

INTEGRATION BETWEEN CORPORATE GOVERNANCE AND INFORMATION
TECHNOLOGY GOVERNANCE TO REDUCE THE RISK OF FINANCIAL AND
ADMINISTRATIVE FRAUD/ TESTING STUDY ON COMPANIES REGISTERED IN THE
IRAQ STOCK EXCHANGE

Nada Naif YOUNIS ¹

Abstract:

Corporate governance in general and IT governance in particular have recently received a great deal of attention in developed countries, developing countries and transitional economies as a result of a number of cases of financial and administrative corruption that have plagued many major companies in the United States of America and East Asian countries, for example, due to weak corporate governance and IT governance systems. The lack of corporate governance and IT governance systems as a subsystem of corporate governance enables company administrators to prefer their personal interests at the expense of the interests of minority rights, shareholders, creditors and other stakeholders such as employees, suppliers and the general public. The study found a set of results after the statistical tests, which created scientific evidence of the effectiveness of the test on the existence of an organic link between the mechanisms and principles of corporate governance and IT governance as an integral part of corporate governance, as the diversity of asset portfolios and obligations enhances the occurrence of financial and administrative fraud, as well as the activation of the application of corporate governance and IT governance contributes to reducing the risk of financial and administrative corruption and improper practices that may facilitate the possibility of Fraudulent practices occur. The study recommends the application of the integrated portal between corporate and IT governance aimed at reducing risks arising from financial and administrative corruption while intensifying training courses to increase their technical skills and expertise in how to deal with IT governance mechanisms in order to ensure that their competitive advantage is enhanced.

Keywords: Risks of Financial And Administrative Fraud, Corporate Governance, IT Governance.

Istanbul / Türkiye
p. 479-513

Received: 02/09/2022
Accepted: 15/10/2022
Published: 01/11/2022

This article has been
scanned by iThenticate No
plagiarism detected

 <http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.20.29>

¹  Dr, Al-Mustansiriya University, Iraq, dr.nada_naif@uomustansiriyah.edu.iq, <https://orcid.org/0000-0003-0743-5069>

التكامل بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات للحد من مخاطر الاحتيال المالي والإداري/ دراسة اختبارية على الشركات المقيدة في سوق العراق للأوراق المالية

ندى نايف يونس²

الملخص:

حظيت حوكمة الشركات بشكل عام وحوكمة تكنولوجيا المعلومات بشكل خاص في الآونة الأخيرة بدرجة كبيرة من الاهتمام في الدول المتقدمة والدول النامية والدول ذات الاقتصاديات الانتقالية نتيجة لعدد من حالات الفساد المالي والإداري التي عصفت بالعديد من الشركات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية ودول شرق آسيا على سبيل المثال وذلك بسبب ضعف نظم حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات، إذ إن انعدام نظم حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات كنظام فرعي من حوكمة الشركات يمكن للقائمين على إدارة الشركة من تفضيل مصالحهم الشخصية على حساب مصلحة حقوق الأقلية والمساهمين والدائنين وأصحاب المصالح الأخرى مثل العاملين والموردين وعموم الجمهور، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج بعد إجراء الاختبارات الاحصائية، مما أوجد دليلاً علمياً معنوية الاختبار بشأن وجود ارتباط عضوي بين آليات ومبادئ حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات على اعتبار حوكمة تكنولوجيا المعلومات جزء مكمل من حوكمة الشركات، إذ إن تنوع محافظ الأصول والالتزامات يعزز من حدوث الاحتيال المالي والإداري، فضلاً عن أن تفعيل تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات يساهم في الحد من مخاطر الفساد المالي والإداري والممارسات غير السليمة التي قد تسهل من احتمال حدوث الممارسات الاحتيالية، وأوصى البحث بتطبيق المدخل التكاملية بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات الذي يستهدف الحد من المخاطر الناتجة عن الفساد المالي والإداري مع تكثيف الدورات التدريبية لزيادة مهاراتهم الفنية وخبراتهم في كيفية التعامل مع آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات بهدف ضمان تعزيز الميزة التنافسية المستدامة لتلك الشركات.

الكلمات المفتاحية: مخاطر الاحتيال المالي والإداري، حوكمة الشركات، حوكمة تكنولوجيا المعلومات.

² م. د، الجامعة المستنصرية، العراق، dr.nada_naif@uomustansiriyah.edu.iq

المقدمة:

أدت الأزمات المالية التي عصفت في العديد من دول العالم مثل دول شرق آسيا وروسيا والولايات المتحدة بسبب الاحتياطي المالي والإداري وسوء الإدارة والفجوة الكبيرة بين مرتبات ومكافآت المديرين التنفيذيين في الشركات، إلى أن تصبح عملية جذب المستويات الكافية من رأس المال تتسم بقدر كبير من الصعوبات، حيث أدت تلك الأزمات إلى تكبد العديد من المساهمين بخسائر مالية كبيرة، كما أصبح المستثمرون، قبل اتخاذ قراراتهم الإستثمارية في الشركات، تقديم الأدلة والبراهين من قبل الشركات التي ترغب في جذب إستثماراتهم على أن يتم إدارتها وفق الممارسات السليمة للأعمال والتي تضمن خفض حالات الفساد المالي والإداري إلى أدنى حد ممكن، ويطلق على هذه الممارسات السليمة والإدارة الرشيدة **مفهوم حوكمة الشركات**، وقد أسفر ذلك عن الاهتمام بالدور الذي يلعبه مفهوم حوكمة الشركات في التأكيد على الالتزام بالسياسات والإجراءات الرقابية وعلى دورها في جذب الاستثمارات وتدعيم اقتصاديات الدول (سليمان، 2006، ص 11)، هذا، وقد تزايد خلال السنوات الأخيرة حجم دمج تكنولوجيا المعلومات في الشركات بشتى أنواعها، حيث تم ادخال التقنيات الإلكترونية في كافة أنشطة الشركات للاستفادة من المزايا التنافسية لامتلاك التكنولوجيا لدورها الحيوي في خفض التكلفة والوقت من جهة وسرعة إنجاز التعاملات المالية من جهة أخرى، لكن بالمقابل نتج عن هذا الاستخدام مخاطر أمن المعلومات؛ مما أوجب البحث عن آليات تمكن من خفض حالات الفساد المالي والإداري والحد من المخاطر والتهديدات تحقياً للاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات، لذا أضحت حوكمة تكنولوجيا المعلومات جزءاً لا يتجزأ من نسيج الإدارة الإستراتيجي في الشركات كإحدى أهم الوسائل الهادفة إلى السيطرة على هياكل وعمليات تكنولوجيا المعلومات، فضلاً عن دورها في تفعيل نظم الرقابة الداخلية للحد من مخاطر الفساد المالي والإداري (جيلالي وحيمش، 2016، ص 514-515).

ثانياً: عرض الدراسات السابقة وتقييمها:

مقدمة: قامت الباحثة بالاطلاع على العديد من الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث؛ لتكون مرتكزاً لمعرفة إيجابياتها والاهتداء بها وتطويرها، ومحاولة التعرف على نواحي الاختلاف لتحديد أبعاد مشكلة البحث، والتعرف على ما توصل إليه الباحثون والبناء عليه، ومنها دراسة (مسعد، 2014) والتي جاءت لتوضح ماهية ومفهوم الفساد وأنواعه والتعرف على كيفية تطبيق حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري ودور الأجهزة الحكومية في تطبيق آليات الحوكمة في المؤسسات الحكومية والخاصة على حد سواء، **وتوصلت الدراسة** إلى أن تطبيق حوكمة الشركات تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية أو المحلية على حد سواء كما تساعد في الحد من الفساد المالي والإداري كما أكدت الدراسة أهمية تطبيق مفهوم حوكمة الشركات لصالح الأفراد وأصحاب المصالح داخل الشركات وخاصة المستثمرين والمؤسسات في العديد من النواحي الاقتصادية والقانونية والاجتماعية، أما دراسة (عمران، 2012) فقد أكدت على تحديد أثر نمط وتركز الملكية على تطبيق معايير حوكمة الشركات، لحماية حقوق صغار المساهمين، **وتوصلت الدراسة** إلى أن نمط وتركز الملكية يؤثر تأثيراً جوهرياً على تطبيق معايير حوكمة الشركات في تعزيز حماية حقوق صغار المساهمين (حقوق الأقلية)، كما أكدت الدراسة على وجود صعوبات في تطبيق معايير حوكمة الشركات من قبل المساهمين في الشركات، **وجاءت دراسة (إبراهيم، 2008)** لتوضح أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على أداء وقيمة الشركات المصرية المسجلة ببورصة الأوراق المالية من خلال بناء نموذج محاسبي مقترح يتضمن إطار متكامل لآليات الحوكمة، **وتوصلت الدراسة** إلى أن تطبيق بعض آليات حوكمة الشركات الداخلية مثل آلية دور مجلس الإدارة، آلية دور لجنة المراجعة، آلية دور المراجعة الداخلية، آلية مكافآت المديرين التنفيذيين تؤثر تأثيراً إيجابياً على كلاً من معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ومعدل العائد على المبيعات (ROS)، أما دراسة (فرحات وجيجخ، 2016) فقد تناولت بيان الفروق الناتجة عن تبني تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات باعتبارها إطار عام يمكن من خلاله المحافظة على القيمة المضافة التي تحققها حوكمة تكنولوجيا المعلومات للشركات، فضلاً عن حمايتها من المخاطر الناتجة عن سوء استغلالها، **وتوصلت الدراسة** إلى أهمية تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات في العصر الرقمي والمتمثل بالثورة الإلكترونية وذلك لضمان أفضل أداء لهيكله تقنيات نظم المعلومات وتعزيز كفاءة الشركات في مواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها هيكله تكنولوجيا معلومات الشركات من قرصنة واختراق امن نظم المعلومات والتي تؤدي إلى خسائر مالية ومعنوية للشركات وفقدان ميزتها التنافسية وتتفق دراسة (Lunardi, et al. 2014 p.66) بشأن إجراء مقارنة أداء مجموعة من الشركات التي اعتمدت آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات مع أداء مجموعة من الشركات التي لم تعتمد آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات الشركات، تبين وجود فروقاً جوهرياً عند تطبيق آليات حوكمة الشركات من حيث تحسن أدائها وتحقيقها **عوائد أعلى** على استثماراتها في مجال تكنولوجيا المعلومات، فضلاً عن تحقيق ميزة تنافسية مستدامة للشركات المنافسة التي تعمل في نفس المجال.

ثالثاً: تقييم عام للدراسات السابقة: يتضح مما سبق أن الدراسة الحالية قد اتفقت مع الدراسات السابقة من حيث أن تطبيق حوكمة الشركات أو حوكمة تكنولوجيا المعلومات تسهم في الحد من مخاطر الفساد المالي والإداري إلا أنها قد تميزت الدراسة الحالية أن اعتماد نهج التكامل بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات يسهم في تحقيق آثار إيجابية إلى جانب الحد من مخاطر الفساد المالي والإداري المتمثلة في تحسين الأداء المالي والاستراتيجي – تعظيم الأرباح والعوائد الاستثمارية – تعظيم الميزة التنافسية المستدامة – مواجهة التحديات والتغيرات التي قد تعرقل عمل الشركات – خفض التكاليف والوقت واستغلال الموارد البشرية والمادية الاستغلال الأمثل – توفير معلومات محاسبية موضوعية – استعادة ثقة المجتمع بالاستثمار في الشركات التي تنتهج مدخل التكامل بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات – الحفاظ على سرية المعلومات للزبائن والمساهمين والمستثمرين – تقليص حالات التلاعب والاحتيال من خلال تفعيل نظم الرقابة الداخلية – تطوير مهارات العاملين من خلال اعتماد ثقافة تكنولوجيا المعلومات.

رابعاً: طبيعة المشكلة:

تعرض الشركات بصفة عامة والشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية عند ممارسة أنشطتها للعديد من المخاطر سواء التي تنجسد في المخاطر الناتجة عن الفساد المالي والإداري مثل الرشوة – السرقة – الاختلاس – الاحتيال الداخلي والخارجي أو غيرها من المخاطر والتي تتمثل في المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات، والتي تؤثر على كفاءة تلك الشركات في أداء أنشطتها ونتائج أعمالها ومركزها المالي والتنافسي، ومن ثم تؤثر في قدرتها على الاستمرار في تقديم وتطوير خدمات أو أنشطة قائمة أو قدرتها على الاستمرار في بيئة الأعمال.

لقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات نظم جوهرية وشاملة داخل الشركات وضرورية لنجاحها، إذ توفر فرص حقيقية لتدعيم المزايا التنافسية للشركات، كما أن تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات قد يؤدي إلى تحقيق فرص إيجابية للشركات تتمثل في زيادة معدل ثقة الزبائن بالشركات التي ترغب في جذب الاستثمارات والحصول على نصيب أكبر من الزبائن وخفض التكاليف وتعظيم القيم الاقتصادية للشركات، فضلاً عن تحسين أدائها (السواح، 2013، ص6).

وترى الباحثة في ضوء ما سبق إن بيئة الأعمال قد فرضت العديد من التحديات والصعوبات التي تحول الشركات من أداء أنشطتها بكفاءة وفعالية عالية في العصر الرقمي حيث تركز أغلب الشركات في تحقيق أهدافها التشغيلية والاستراتيجية على البعد المالي وتجاهل العديد من عوامل النجاح الأخرى التي تعتمد على الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول أن الشركات بصفة عامة والشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية تسعى إلى رقمنة هيكلها وأعمالها من خلال اعتمادها آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات لضمان الاستخدام الأمثل لتقنيات تكنولوجيا المعلومات باعتبارها نظام فرعي لا يتجزأ من آليات حوكمة الشركات، ومن هنا تبرز مشكلة البحث الرئيسة: "إن ضعف نظم الحوكمة في الشركات أو منظمات الأعمال وضعف أو غياب الدور الإشرافي لمجلس الإدارة على نظم إدارة المخاطر ونظم المعلومات يؤثر على فعالية الدور الرقابي للمراجعة الداخلية في الحد من مخاطر الفساد المالي والإداري والأزمات المالية التي تتعرض لها الشركات أو منظمات الأعمال .

خامساً: أهداف البحث:

يتبلور الهدف الرئيس للبحث في تحقيق نهج التكامل للحد من مخاطر الاحتيال المالي والإداري من خلال " التكامل بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات للحد من مخاطر الاحتيال المالي والإداري/ دراسة اختبارية على الشركات المقيدة في سوق العراق للأوراق المالية"

وينقسم هذا الهدف ثلاثة أهداف فرعية:

- 1- التعرف على ماهية وطبيعة مخاطر الفساد المالي والإداري.
- 2- التعرف على ماهية آليات حوكمة الشركات وتكنولوجيا المعلومات
- 3- التعرف على ماهية أثر استخدام التكامل بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات في الحد من مخاطر الفساد المالي والإداري .

سادساً: أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من عدة أبعاد، على النحو التالي:

■ **الأهمية العلمية:** يستمد البحث أهميته العلمية من تناوله الأبعاد التالية:

1. ركزت الكثير من الدراسات المحاسبية اهتمامها على استخدام حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الفساد المالي والإداري، وأغفلت تمامًا أن هذا لن يكفل بالنجاح إلا مع استخدام حوكمة تكنولوجيا المعلومات من منظور إستراتيجي ليدفع سلوك العاملين في تلك الشركات إلى التحسين المستمر للأنشطة والعمليات المالية والإدارية، وبالتالي تحقيق الأهداف الاستراتيجية بنجاح؛ مما يدعم تنافسية تلك الشركات في الأجل الطويل، ومن هنا نشأت الأهمية العلمية لهذا البحث الذي يسعى إلى تغطية بعض أوجه القصور في الدراسات المحاسبية في هذا المجال.

■ **الأهمية العملية:** يستمد البحث أهميته العملية من تناوله الأبعاد التالية:

1. تزايد مخاطر الفساد المالي والإداري وتنوع أشكالها وانتشارها بسرعة في كافة أنشطة و وحدات الشركات نتيجة التطور التكنولوجي وتطور أساليب العاملين غير المشروعة لإدارة الأرباح عند أداء أنشطتهم وما يترتب عليها من حدوث خسائر مالية كبيرة تؤثر في ربحية وتنافسية تلك الشركات.

2. إن تطور دور المراجعة الداخلية يلعب دورًا مهمًا في تقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية، وذلك من خلال استخدام مدخل قائم على التكامل بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات لموائمة استراتيجية تلك الشركات وتحسين أدائها المالي والتنافسي والحد من تلك المخاطر مع تحقيق رضا العميل الداخلي والخارجي على حد سواء، وبالتالي تحقيق أهداف الشركات التشغيلية والاستراتيجية وتدعيم التنافسية بين كافة الشركات التي تعمل في نفس المجال.

■ **سابعاً: منهج البحث وأسلوبه:** يتكون منهج البحث من النماذج التالية:

■ نموذج البحث، لتحقيق أهداف البحث واختبار الفروض، تم الاعتماد على النماذج التالية:

- النموذج الإيجابي: الذي يقوم على تفسير نتائج البحث من خلال اختبار فروض البحث.
- المنهج الاستقرائي: فلتغطية الجانب النظري من البحث، قامت الباحثة بالإطلاع على الكتب والرسائل والدوريات العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث.
- المنهج الاستنباطي: لربط الجانب النظري للدراسة بالواقع العملي الاختباري يتم من خلال المقابلات الشخصية - إعداد قوائم الاستقصاء وفق نموذج ليكرت الخماسي (Likert Scales)، مع تحليل المعطيات المرتبطة بواقع المشكلة واستنتاج متطلبات الإصلاح الممكنة للشركات عينة البحث.

■ **ثامناً: نطاق البحث:**

1. تتناول الباحثة المخاطر الناتجة عن الفساد المالي والإداري.
2. حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات بالقدر الذي يخدم البحث.

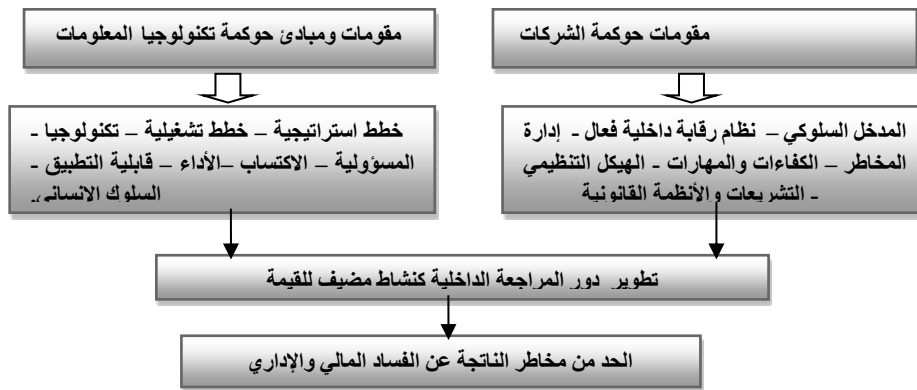
■ **تاسعاً: فروض البحث:** في ضوء استقراء الدراسات السابقة يمكن صياغة فروض البحث الآتية:

1. "لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين استخدام حوكمة الشركات والحد من مخاطر الاحتيال المالي والإداري للشركات المقيدة في سوق العراق للأوراق المالية"
2. "لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين استخدام حوكمة تكنولوجيا المعلومات والحد من مخاطر الاحتيال المالي والإداري للشركات المقيدة في سوق العراق للأوراق المالية"
3. "لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين استخدام مدخل التكامل بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات والحد من المخاطر الناتجة عن الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة المقيدة في سوق العراق للأوراق المالية"

عاشراً: خطة البحث:

انطلاقاً من أهمية البحث للأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، فإن البحث يتضمن ما يلي:

- المبحث الأول: الجوانب الفلسفية لمظاهر الفساد المالي والإداري وأنواعه.
- المبحث الثاني: استخدام أسلوبي حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات كأداتين متكاملتين في الحد من مخاطر الاحتيال المالي والإداري.
- المبحث الثالث: الدراسة الاختبارية واختبار الفروض .
- المبحث الرابع: النتائج والتوصيات والأبحاث المستقبلية.
- المراجع وملاحق البحث.

حادي عشر: أموذج البحث: يمكن توضيح متغيرات البحث، على النحو التالي:

شكل رقم (1) يوضح المخطط التعريفي للبحث (متغيرات البحث)

المبحث الأول: الجوانب الفلسفية لمظاهر الفساد المالي والإداري وأنواعه:**1/1 مفهوم الفساد:**

تعد ظاهرة الفساد المالي والإداري من المظاهر العالمية شديدة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ أبعاداً واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر ولا يكاد يخلو مجتمع أو نظام سياسي منها (عبود وحمود، 2020، ص 127)، هذا، فقد أدت الانهيارات المالية والفضائح الإدارية بالشركات العملاقة في العديد من دول العالم، والتي كان لها وما يزال الأثر البالغ على اقتصاديات الدول التي تنتمي لها تلك الشركات، إلى دراسة وتحليل الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الفساد المالي والإداري بالشركات والذي يؤدي بدوره إلى حدوث تلك الانهيارات والفضائح (سليمان، 2006، ص 31) وتري الباحثة أن ظاهرة الفساد المالي والإداري تعد ظاهرة من ظواهر السلوك الإنساني لا تخص مجتمعاً بعينه أو دولة بذاتها وإنما ظاهرة اجتماعية عامة عالمية أقلقت المجتمعات الحكومية منذ أقدم العصور ولا تزال تشكل مصدر قلق لإدارة المؤسسات العامة الحكومية والخاصة على حد سواء.

لا يوجد هناك تعريف جامع مانع مقبول بالمطلق لظاهرة الفساد، ولا يمكن التمييز بين الفساد الوطني أو الفساد الدولي، فهناك من اعتبر الفساد انحرافاً أخلاقياً لبعض المسؤولين العموميين والذي يتمثل في الرشوة والاختلاس والغش والتهرب الضريبي وغيره (السالوس، 2005، ص 7)، كما وضع البنك الدولي تعريفاً للأنشطة التي تندرج تحت تعريف الفساد الذي اعتمد في كافة المؤسسات العامة وعلى النحو التالي (إساءة استخدام الوظيفة العامة للكسب الخاص)، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم الموظف بشكل مباشر أو غير مباشر بالممارسات الابداعية غير المشروعة للوظيفة الحكومية أو خاصة

لتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية مقابل إنجاز معاملات الغير، أو قد يكون الفساد عن طريق استغلال الوظيفة دون اللجوء إلى الرشوة أو عمولات أو هدايا عينيه أو نقدية من أجل تحقيق مصلحة خاصة (مسعد، 2014، ص 509).

هذا، ويمكن تعريف الفساد الإداري (غياب النزاهة الإدارية أو هو النشاط الذي يتم بشكل غير متوافق مع المبادئ التنظيمية من خلال إساءة استغلال المنصب لتحقيق مكاسب شخصية وتتمثل عواقب الفساد الإداري في مظاهر الرشوة - الاحتيال والتحايل على القوانين - المحسوبية - الابتزاز - إفشاء أسرار العقود أو الصفقات وتتم هذه العواقب بصيغة مستمرة أو بأسلوب فردي أو جماعي (Mousavi & Pourkiani p.178، 2013)، وبهذا نجد أن الفساد الإداري يعد عقبة في تحقيق التنمية الاجتماعية كونه يقترن بالإنحراف الوظيفي في تحديد رأس المال الفكري المناسب لإدارة الموارد المالية والبشرية بكفاءة وفعالية عالية .

2/1 أسباب الفساد: هناك العديد من المظاهر والحقائق والأسباب يمكن رجوع الفساد المالي والإداري لها، ففي دراسة قام بها مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) حدد فيها مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى وجود الفساد في منطقة شرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويمكن تحديدها على سبيل المثال لا الحصر:

1. غياب الشفافية .
2. ضعف السلطة القضائية وسيادة القانون .
3. عدم المساءلة .
4. الهيكل الاجتماعي للدولة .
5. غياب تطبيق حوكمة الشركات.
6. القوانين والحواجز الزائدة عن الحد .
7. التحديات السياسية لمحاربة الفساد.

هذا، وقد انتهت تلك الدراسة إلى أن إجراءات مكافحة الفساد المالي والإداري تعد جزءاً من حزمة كبيرة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكي تحقق نمواً ملحوظاً وتنمية مستدامة ويتوقف ذلك على النهج الاجتماعي والسياسي المتبع، ولذلك ينبغي وضع استراتيجية تحد من مخاطر التحديات السياسية والاجتماعية الناجمة عن تلك التحولات، وأن يكون جوهر تلك التحولات مفهوم حوكمة الشركات مع التركيز على الحوافز الاقتصادية التي تضمن إيجاد الدافع الذاتي لدى الشركات الحكومية والخاصة على حد سواء لقبول تطبيق مبادئ الحوكمة، فمن خلال تطبيق مبادئ الحوكمة التي أقرتها العديد من المنظمات العالمية (OECD) والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فيما يتعلق بدور مجالس الشركات ومسؤولياتها ودور اللجان التابعة لها، يتم الحد من الفساد المالي والإداري (سليمان، 2006، ص 40).

في ضوء ما سبق ترى الباحثة أن من أهم أسباب الفساد المالي والإداري هو ضعف دور الأجهزة الرقابية وضعف استقلالية مجالس إدارة الشركات وضعف فعالية أنظمة الرقابة الداخلية وضعف المساءلة والعقوبات لردع الفساد المالي والإداري.

3/1 أنواع الفساد: يتنوع الفساد المالي والإداري من حيث الموقع المؤسسي (أي الفساد في السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية أو وكلاء الجمارك أو مفتشي مشاريع البنية التحتية، وهناك الفساد المستوى الأعلى والذي يشمل المستوى الأعلى من الرؤساء وأعضاء الهيئة التشريعية وغيرهم من المسؤولين رفيعي المستوى، بينما يرتبط فساد المستوى الأدنى بالأدوار أو الوظائف المناطة بالموظفين العموميين (المستويات الإدارية الوسطى والأدنى)، 2011، (Morris 10) ، وهذا النوع من الفساد الذي يتشكل من رأس المال والسلطة أطلق عليه الفقه الغربي تسمية "جرائم ذوي الياقات البيضاء"، وذلك لأنها ترتكب من أفراد يحتلون مكانة اجتماعية عالية، إذ يستغلون مناصبهم للتحايل على القوانين النافذة وعدم تنفيذها (سالم، 2003، ص 59-60) كما يتنوع الفساد المالي والإداري حسب منظور القطاع إلى نوعين أولهما يدعى بالفساد الحكومي وهو فساد مستشري ومنتشر في مفاصل أجهزة الدولة، حيث يقوم كبار القائمين على أمور الدولة بممارسة شتى أنواع الفساد، الأمر الذي يمثل انحرافاً إدارياً غاية في الخطورة، حيث يتم عن طريق سرقات مالية وبمسمرة في تجارة الأسلحة وكافة المشاريع الكبرى بالدولة بهدف تحقيق مكاسب شخصية دون النظر لمصلحة الصالح العام (الدولة) وتحقيق نهضة تنموية مستدامة، أما النوع الثاني يدعى بالفساد القطاع الخاص ويكون مستشري

ومنتشر في الشركات الخاصة، حيث أشار تقرير صادر عن منظمة الشفافية الدولية إلى أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمالاً غير مشروعة، تليها الشركات الفرنسية والصينية والألمانية، كما أشار تقرير خاص لصندوق النقد الدولي أن ما بين 80% إلى 100% من الأموال التي تقرضها البنوك الأمريكية للدول النامية تعود مرة أخرى إلى الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا، وتودع في البنوك بحسابات شخصية لمسؤولين من تلك الدول، هذا، بالإضافة إلى الإسراف الكبير في إنفاق تلك الأموال والتي بلغت ما قيمته في الأمم المتحدة الأمريكية 400 مليون دولار سنوياً استخدمت في الإنفاق غير المشروع وسوء إدارة المال العام (أحمد، 2018، ص9).

4/1 آثار الفساد المالي والإداري: يترتب على مظاهر الفساد المالي والإداري آثار تؤثر تأثيراً جوهرياً على استقرار الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ومنها:

1. توزيع الدخل بشكل غير قانوني نتيجة تحول سريع ومفاجئ في الهيكل الاجتماعي للدولة بسبب عدم المساواة بين فئات المجتمع، كما يؤثر الفساد على مستويات النمو الاقتصادي للدولة، فضلاً عن مساهمته في ارتفاع معدل التهرب الضريبي والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع نسبة العجز وضعف الإنفاق العام للدولة (Bahia 100)، 2019، -69
 2. الفشل في تنشيط الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية مما يؤدي إلى هروب الأموال إلى الخارج وعزوف العديد من المستثمرين عن العمل داخل البلد مما يؤدي إلى ضعف عام في الاقتصاد المحلي وانتشار ظاهرة الفقر والبطالة، كما يؤدي إلى هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية في المشاريع التنموية العامة وبذلك تكون الكلفة المادية للفساد كبيرة تتحملها الخزينة العامة كنتيجة لهدر الإيرادات العامة (عبود، 2020، ص134)
- في ضوء ما سبق ترى الباحثة أن ظاهرة الفساد ظاهرة سلوكية متأصلة في المجتمع ككل وليس في الكيان الإداري أو الوظيفي ويتطلب الحد من المخاطر الناتجة عن الفساد المالي والإداري توافر نظام متكامل من الممارسات السليمة والتقنيات الإلكترونية لإدارة الشركات بكفاءة وفعالية عالية مع وجود بيئة موثوقة وقانونية وقدرات مؤسسية ملائمة، بالإضافة إلى تعزيز مشاركة كافة الشركات الحكومية والخاصة على حد سواء مع مشاركة الأجهزة الرقابية والإعلامية ومنظمات المجتمع المدني.

المبحث الثاني: استخدام أسلوبي حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات كأداتين متكاملتين في الحد من مخاطر الاحتيال المالي والإداري:

1/2 مفهوم حوكمة الشركات: تعد حوكمة الشركات أحد الأركان الرئيسية، بل العمود الفقري لمنظمات الأعمال بصفة عامة، والشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية بصفة خاصة، وذلك لمواجهة أية تجاوزات سواء كانت مالية أو إدارية وأي تلاعب في البيانات والمعلومات التي تعد بموجبها القوائم المالية بما يعزز مصالح المساهمين والوضع المالي للشركات، هذا، وقد شهدت العقود القليلة الماضية إفلاس العديد من شركات الأعمال حول العالم، وقد أسفرت دراسة وتحليل أسباب انهيار تلك الشركات، وخصوصاً (شركتي World Com، Enron) عن الكثير من النتائج، التي من أهمها: قيام إدارة هاتين الشركتين بتضمين القوائم المالية المنشورة الكثير من الأرباح غير المحققة، بالإضافة إلى تعمد إخفاء بعض الديون لزيادة قيمة أسهم تلك الشركات في السوق، وقد تم تعزيز وتدعيم هذا الفساد الإداري رقابياً ومالياً من قبل المراجع الخارجي للشركتين، إذ لم يتضمن تقرير المراجعة لقوائم تلك الشركات أية إشارة تحذيرية عن الممارسات الاحتيالية سواء للمستثمرين أو أصحاب المصالح (عبود، 2017، م، ص 348)، ونتيجة لذلك زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الشركات مع مطالبة الهيئات والمنظمات الدولية بضرورة تطبيقه لما له من انعكاسات إيجابية على تحسين كفاءة الأداء المالي والإداري للشركات" (رزق، 2014، ص 195)

يعد مفهوم حوكمة الشركات حديث نسبياً في الكتابات العربية ولذلك لا يوجد اتفاق بين الكتاب على صياغة واضحة له متفق عليها ولهذا تستعرض الباحثة بعض الآراء لتوضيح ماهية حوكمة الشركات، منها: فقد عرّفها (الوابل، 2002، ص4) بأنها "مفهوم يتضمن مجموعة من الإجراءات لتنظيم درجة الشفافية والرقابة على الأداء المالي والإداري في الشركات بما يعزز مصالح المساهمين والمركز المالي للشركة"، في عام 2004م قدمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تعريفاً أكثر تطوراً لحوكمة الشركات بأنها "تتضمن مجموعة من العلاقات بين إدارة المنظمة ومجلس إدارتها والمساهمين والأطراف الأخرى ذات المصلحة بالمنظمة، كما توفر حوكمة الشركات الهيكل الذي يتم من خلاله تحديد أهداف المنظمة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومراقبة الأداء" (Todorovic، 2013، p.48)، في حين عرفها (أحمد، 2020، م، ص 119) بأنها "مجموعة من القواعد والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح الشركات والمساهمين فيها، وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها".

في ضوء ما سبق ترى الباحثة أن مفهوم حوكمة الشركات يوفر تطبيقها نقلة نوعية مهمة لطبيعة ومضمون الهيكل التنظيمي والتشغيلي للشركات، وتطوراً ملحوظاً في فلسفة المنظومة الرقابية في الشركات؛ من خلال التوسع في استخدام تقنية النظم الرقمية المؤتمتة للممارسات الرقابية؛ وذلك بهدف كشف أو منع الممارسات الابتكارية غير المشروعة للمستويات الإدارية كافة وتحقيق الموثوقية في المخرجات المحاسبية والرقابية، وخصوصاً في ظل النظم المالية المستحدثة التي تقوم على "سلاسل الكتل"، والعملات غير النقدية (العملات الرقمية المشفرة كالببتكوين).

2/2 أهداف حوكمة الشركات: يمكن بلورة أهداف حوكمة الشركات كما يلي:

1. خفض المخاطر المرتبطة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات والدول.
2. جذب الاستثمارات للدول التي تنتمي إليها تلك الشركات (سليمان، 2006، ص28).
3. زيادة فرص النجاح المالي مما يؤدي إلى رفع مستويات الأداء المالي والتشغيلي وما يترتب على ذلك من تعظيم الربحية لتلك الشركات وتحقيق التقدم الإقتصادي للدول التي تنتمي إليها تلك الشركات (Morris 2022).
4. تحقيق الشفافية والدقة والوضوح في التقارير والقوائم المالية التي تصدرها الشركات، وما يترتب على ذلك في زيادة ثقة المستثمرين بها واعتمادها في اتخاذ القرارات الاستثمارية (محمد، 2012، ص 616).
5. تعزيز مبدأ المساءلة في ثقافة الشركات يعد من أهم ركائز الحوكمة الرشيدة، ويضمن خضوع جميع الأطراف للمساءلة، وبالتالي فإن زيادة إدراك الإدارة ومجلس الإدارة بماهية المساءلة والمسؤولية عن استمرارية المنظمات سوف يؤدي إلى الاعتراف بالمخاطر التي تتعرض لها، وضمان فعالية إدارتها ضمن ثقافة تلك الشركات (نور الدين، 2019، ص87).

3/2 مبادئ حوكمة الشركات: في عام 2004م حددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبادئ حوكمة الشركات، التي يمكن بلورتها كما يلي (Grant & 2020، p.130):

- المبدأ الأول: ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:

يجب أن يعزز إطار حوكمة الشركات شفافية وكفاءة سوق المال، كما يجب أن يكون متوافقاً مع أحكام القانون، وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف السلطات الرقابية والتنظيمية والتنفيذية.

- المبدأ الثاني: حماية حقوق المساهمين:

يجب على إطار حوكمة الشركات أن يوفر الحماية لحقوق المساهمين، وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم.

- المبدأ الثالث: المعاملة العادلة لجميع المساهمين:

يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة العادلة لجميع المساهمين، بما في ذلك مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب، كما يجب أن تتاح لجميع المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حال انتهاك حقوقهم.

- المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:

يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصالح المنصوص عليها بالقانون، أو التي تنشأ من خلال الاتفاقات المتبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.

- المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية:

يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن كافة الأمور الجوهرية المتعلقة بالشركات، بما في ذلك المركز المالي، الأداء، حقوق الملكية، وحوكمة الشركات.

- المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة:

يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل الرقابة الفعالة للإدارة من قبل مجلس الإدارة، وأن يضمن مساءلة مجلس الإدارة أمام الشركة والمساهمين.

4/2 **آليات حوكمة الشركات:** على الرغم من تزايد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات إلا إنه لا يوجد اتفاق تام بين الجهات المهتمة بموضوع حوكمة الشركات وتحديداً فيما يتعلق بالأسلوب الملائم لتبويب آليات حوكمة الشركات، وبشكل عام يتم تصنيف آليات حوكمة الشركات إلى آليات داخلية، وآليات خارجية وعلى النحو التالي (Gillan, 2006, 402-381 p):

أولاً: الآليات الداخلية: وتتمثل في مجموعة آليات الحوكمة والتي يتم تصميمها من داخل الشركة بهدف ضمان التزام الشركة بمبادئ حوكمة الشركات ومن ثم تحقيق الهدف الرئيس من تصميم وتنفيذ الإطار العام لحوكمة الشركات، وتتمثل تلك الآليات في:

- مجلس الإدارة واللجان التابعة لها .
- الحوافز والمكافآت الإدارية .
- هيكل الملكية وهيكل رأس المال .
- قوة واستقلالية إدارة المراجعة الداخلية عن إدارة الشركة .
- مدى الالتزام بتطبيق وتنفيذ معايير المحاسبة والمراجعة .
- لجان المراجعة وضوابط استقلالها ومسؤولياتها .
- القانون الأساسي للشركة واللائحة الأساسية .

ثانياً: الآليات الخارجية: وتتمثل في مجموعة آليات الحوكمة والتي يتم تصميمها من خارج الشركة من خلال صانعي القرارات في الدولة بهدف ضمان التزام الشركة بمبادئ حوكمة الشركات ومن ثم تحقيق الهدف الرئيس من تصميم وتنفيذ الإطار العام لحوكمة الشركات، وتتمثل تلك الآليات في (احمد، 2019، ص1022):

- الهيئات القانونية والمالية والمحاسبية، مثل هيئة سوق رأس المال وجمعية المحاسبين والمراجعين .
- القوانين والتشريعات النافذة .
- الأسواق التي تعد كأحد آليات الرقابة على الشركات مثل (سوق رأس المال، سوق المنتجات وسوق قوة العمل).
- الجهات الخارجية للإشراف والرقابة .
- المراجعة الخارجية.

هذا، وقد أشارت كلاً من دراسة (Juliana De Groot 2019) و (Jon Dye pp.70-86, 2018)، أن قانون SOX، قد حدد مجموعة من الضوابط الرقابية الداخلية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك أجهزة الحاسوب أو شبكات الاتصال أو أي معدات إلكترونية يتم من خلالها معالجة البيانات المالية، وذلك بهدف حمايتها من أي اختراقات غير قانونية، وهو ما يعرف بـ "أتمتة الامتثال"، وبناءً عليه يتم تحديد مسؤوليات أقسام تكنولوجيا المعلومات عن إنشاء وصيانة وأرشفة السجلات التجارية إلكترونياً عن طريق أتمتة المعلومات المالية والإدارية وتشفيرها وحفظها في ملف الكتروني بالشكل الذي يُمكن المنظمات أو الشركات من منع المستخدمين غير المصرح لهم، وحتى أولئك الذين لديهم حقوق إدارية في النظام، من أية محاولة وصول أو اختراق للبيانات والمعلومات المحاسبية والمالية وفق تصاميم سرية محكمة ونظراً لإعتمادية أعمال الشركات المتزايدة على نظم المعلومات، فقد أصبحت حوكمة تكنولوجيا المعلومات جزءاً لا يتجزء من حوكمة الشركات ومورداً أساسياً تعتمد عليه إدارة الشركات في تفعيل العملية الإدارية والمالية، وقد يثار تساؤل لفكر الباحثة عن ماهية حوكمة تكنولوجيا وأهدافها وأهميتها في تلك الشركات ؟ ولإيضاح أهمية هذا التساؤل يتم تناول حوكمة تكنولوجيا المعلومات في الفقرة التالية.

5/2 مفهوم حوكمة تكنولوجيا المعلومات: ظهرت حوكمة تكنولوجيا المعلومات في أواخر عام 1990م، وتزايد الاهتمام بها على المستويين النظري والتطبيقي، إذ تمثل نظاماً فرعياً لمفهوم حوكمة الشركات، حيث أصبحت ركيزة أساسية للشركات الناجحة في العصر الرقمي المتمثل بالثورة الرقمية سواء كان في التجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية بهدف تحقيق الأداء الأفضل لمنظومة تقنية المعلومات بما يساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركات

(السمان والجبوري 2012، ص6)، ذلك المفهوم الذي يحظى باهتمام بالغ من قبل كافة المستويات الحكومية والتشريعية والأجهزة الرقابية والإشرافية على حد سواء، تحسين وتعزيز إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات وظهور العديد من التشريعات والضوابط الرقابية لإستخدام التقنيات الحديثة كالتوقيع الإلكتروني، وتداول الأسهم والعملات النقدية المشفرة، مما أدى ذلك إلى ضرورة الاهتمام بتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات كمحور أساسي لمفهوم حوكمة الشركات (عبد، 2009، ص1)،

ويعرف (فرحات وجيجخ، 2016، ص117) حوكمة تكنولوجيا المعلومات بأنها "هو ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه ورقابة الاستخدامات الحالية والمستقبلية لتقنية نظم المعلومات، وتقييم وتوجيه الخطط الاستراتيجية لاستخدام تقنيات نظم المعلومات في تدعيم الشركات، ومتابعة هذا الاستخدام لإنجاز الخطط المقرر تنفيذها"، وعرفها (Abu Khadra p.310، 2009، et al.) بأنها مجموعة من الممارسات والمسؤوليات التي تمارسها الإدارة العليا بالإضافة إلى دورها الإشرافي والرقابي في التحقق من أن تقنية تكنولوجيا المعلومات التي تستخدمها الشركة تتوافق وتدعم أهداف الشركة وأن الاستثمار التكنولوجي يسهم في تحقيق استراتيجية العمل بكفاءة وفعالية.

أما التعريف الذي قدمه معهد تكنولوجيا المعلومات في عام 2003م، حيث عرفها بأنها: "مسئولية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وهي جزء لا يتجزأ من حوكمة الشركات وتتكون من تنظيمات قيادية وهياكل تنظيمية وعمليات ومهام محددة تتكامل لتضمن أن تكنولوجيا المعلومات التي تستخدمها الشركة تتوافق مع أهداف الشركة وتسهم في تحسين أدائها" (عوض، 2008، ص194).

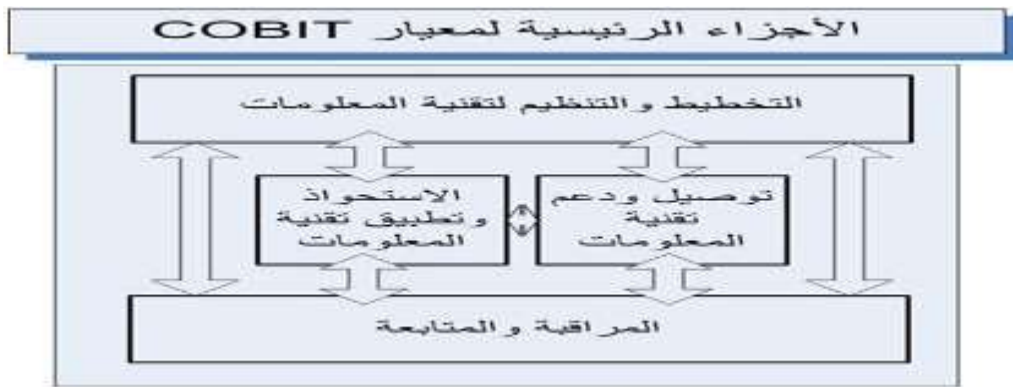
6/2 أهمية تكنولوجيا المعلومات: يعتمد نجاح العديد من الشركات على آلية إدارتها ورقابتها لتقنية تكنولوجيا المعلومات، ولذلك يؤدي استخدام حوكمة تكنولوجيا المعلومات إلى تحقيق العديد من المنافع لأنشطة الأعمال مثل تحسين الميزة التنافسية للشركات وتعزيز ثقة المستثمرين بها، حيث تضمن فعالية حوكمة تكنولوجيا المعلومات أن الاستثمار في تقنية تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى تحقيق قيمة مضافة لأنشطة الشركات مع خفض المخاطر المرتبطة بتشغيل وتنفيذ تكنولوجيا المعلومات (Bowen et al., 2007, p.194).

ويمكن بلورة أهمية حوكمة تكنولوجيا المعلومات كما يلي:

1. يعد استخدام حوكمة تكنولوجيا المعلومات كمنشآت مضيف للقيمة للحد من آثار المخاطر والأزمات المالية على الشركات المقيدة في البورصة .
2. توجيه الإدارة العليا نحو تحقيق مصالح أصحاب المصالح الأخرى (صالح وآخرون، 2016، ص82).
3. الرقابة على المخاطر المرتبطة بتطبيق تقنية تكنولوجيا المعلومات والحد منها (فرحات وجيجخ، 2016، ص117)

7/2 معايير حوكمة تكنولوجيا المعلومات:

هناك العديد من آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات المتداولة عالمياً ولكل منها أسلوبها وطريقة عملها الخاصة بها وتساعد هذه الآليات على بناء إطار لحوكمة تكنولوجيا المعلومات ومنها: معيار COBIT وهو اختصار لمصطلح Control Objectives for Information and related Technology أي "ضوابط المعلومات والتقنيات المتعلقة بها" ويمكن تعريف معيار COBIT على أنه نموذج يهدف إلى ربط تكنولوجيا المعلومات بأهداف الشركات ومتطلباتها مما يؤدي إلى التعرف على موارد تقنية المعلومات المهمة وتعزيزها ويتم رقابتها من خلال مجموعة من الضوابط الرقابية تحكم عمليات تكنولوجيا المعلومات وأنشطتها ومواردها (الحري وعبد، 2012)، هذا، ويحتوي معيار COBIT على معايير ومقاييس تم قبولها عالمياً للمساعدة على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات بأعلى كفاءة كما يسهم في بناء إطار حوكمي لتكنولوجيا المعلومات يسهل من تنفيذ ضوابطها، فضلاً عن فهم آلية انظمة تكنولوجيا المعلومات لأي مؤسسة بهدف تحديد مستوى الإجراءات الأمنية اللازمة لحماية تلك الأنظمة، ويمكن توضيح نطاق عمل معيار cobit وفق أربعة أجزاء رئيسة ومن خلال الشكل التالي:



شكل رقم 1- النطاق الأساسي لآلية عمل معيار cobit

Source: <http://coeia.edu.sa/images/stories/PDFs/information-security-standards.pdf>

يعد إطار **cobit** أداة تستخدم للرقابة والسيطرة على نظم تكنولوجيا المعلومات طور بواسطة معهد حوكمة تكنولوجيا المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1992م، كما يحدد إطار العمل لمعيار **cobit** (34) هدف للرقابة على عمليات تكنولوجيا المعلومات بهدف تدعيم متطلبات الإدارة في تحديد ومتابعة المستوى المطلوب لتأمين نظم تكنولوجيا المعلومات من عمليات الاختراق والقرصنة فضلاً عن تزويد مراجعي الحسابات بمجموعة من المؤشرات المقبولة التي تساعدهم في ابداء رأي فني ومهني محايد في صدق وعدالة القوائم المالية (يعقوب ونعيم، 2014، ص96-97).

هذا، ويمكن بلورة أهم المزايا المتحققة من استخدام إطار (**cobit**) في:

1. يساعد إدارة الشركة للقيام بالمقارنة المرجعية (Benchmark) فيما يتعلق بحماية نظم تكنولوجيا المعلومات والرقابة عليها(يعقوب ونعيم، 2014، ص97).
2. الاستفادة من استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات بكفاءة وفعالية عالية، كما يسهم في إنشاء بيئة تقنية لتطبيق حوكمة وضبط تكنولوجيا المعلومات (جيجخ وفرحات، 2016، ص120)، وترى الباحثة أنه من خلال آلية عمل إطار (**cobit**) وكما تم توضيحها في الشكل السابق يمكن اعتمادها كآلية رقابية تسهم في الحد من مخاطر الفساد المالي والإداري بتكاملها مع حوكمة الشركات وكما هو موضح في الفقرة التالية.

8/2 العلاقة التكاملية بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات للحد من مخاطر الفساد المالي والإداري:

يسهم التكامل بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، إذ إن قوة ومثانة هيكل نظم الرقابة الداخلية تستمد من مدى فعالية إدارة المراجعة الداخلية بتكاملها مع المراجعة الخارجية ولجان المراجعة والسلطات الرقابية في الشركات؛ لذا بدأ الاهتمام في السنوات الأخيرة بمفهومي حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات في عصر الرقمنة الإلكترونية كمحاولة لتدعيم وتفعيل نظم الرقابة الداخلية في رصد وتقييم مخاطر الفساد المالي والإداري إلى أدنى حد ممكن، كونها من أخطر ما قد تتعرض لها تلك الشركات من جهة، ومطلباً لمستخدمي القوائم والتقارير المالية وأصحاب المصالح والمستثمرين من جهة أخرى، ولتحقيق هدف التكامل بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات للحد من مخاطر الفساد المالي والإداري يتطلب تحديد عدة محاور وتمثل في تحديد أهداف المدخل المقترح - تحديد متطلبات تطبيق المدخل المقترح، فضلاً عن آلية تطبيق المدخل المقترح .

أولاً: أهداف المدخل المقترح: يهدف المدخل المقترح إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تدعيم واستكمال مقومات تطوير مستوى أداء المراجع الداخلي في الشركات المقيدة في سوق العراق للأوراق المالية بهدف تفعيل النظم الرقابية للحد من مخاطر الفساد المالي والإداري في ظل تطبيق إطار حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات .
2. تطوير أداء المراجع الداخلي التقليدي إلى الأداء الإلكتروني لتحقيق قيمة مضافة للشركة وتعزيز الميزة التنافسية للشركة، فضلاً عن تقويم الأداء الاستراتيجي .
3. تفعيل إدارة المخاطر في الشركات بهدف تحقيق أهدافها الاستراتيجية من خلال التحكم والسيطرة على المخاطر بصفة عامة والمخاطر الناتجة عن الفساد المالي والإداري تجنّباً للوقوع في الأزمات المالية بصفة خاصة .

4. التأكيد المهني على الثقة في موقع الشركة على شبكة الإنترنت Web. Trust والتأكيد المهني على الثقة في نظم المعلومات الفورية Sys.Trust .
5. زيادة فعالية المراجعة الداخلية والخارجية من خلال تزويدهم بمؤشرات فنية تساعدهم على ابداء رأي في محايد في صدق وعدالة القوائم المالية للشركات التي تستخدم الأنظمة المؤتمتة . وترى الباحثة لتحقيق هذه الأهداف لابد من توافر مجموعة من المتطلبات لتطبيق المدخل المقترح.

ثانياً: متطلبات تطبيق المدخل المقترح:

1. تكوين فريق عمل من أفراد قسم المراجعة الداخلية مؤهل تأهيل علمي وعملي .
2. نظرًا لإدراك مدير إدارة المراجعة الداخلية لأهمية تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات، فإنه يقوم بتكوين فريق عمل تسند له مهمة تطبيق المدخل التكاملية على أن يكون أعضاء الفريق من ذوي الخبرات المهنية في المجالات المحاسبية والمالية ونظم تكنولوجيا المعلومات مع الاستعانة بخبراء من إحدى الشركات المتخصصة بمجال نظم تكنولوجيا المعلومات .
3. إدراك فريق العمل بطبيعة نشاطات وعمليات تلك الشركات من خلال مجموعة من الإجراءات والتي تتمثل في:
 - دراسة الظروف الاقتصادية العامة المحيطة بتلك الشركات والتشريعات النافذة .
 - تحديد فرص النجاح والتهديدات التي تحول أو التي قد تدعم قدرة إدارة تلك الشركات من تحقيق أهدافها التشغيلية والاستراتيجية.
 - فهم البيئة الرقابية وفلسفة التشغيل للشركات ومدى الالتزام بالقيم الأخلاقية للإدارة والعاملين فيها، بما في ذلك فهم بيئة تكنولوجيا المعلومات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات بهدف توفير أساس لتصميم وتنفيذ مدى استجابة الإدارة لتلك المخاطر ذات الصلة بالشؤون المالية من خلال استخدام ضوابط تقنية المعلومات والأدوات المؤتمتة مثل استخدام الإجراءات التحليلية الآلية على البيانات المالية التي تتطلب امتلاك المهارات المهنية والخبرة من قبل المراجعين الخارجي (American Accounting Association، 2019، pp.1-9).
 - معلومات عن أصحاب المصالح في الشركة سواء مساهمين أو العملاء وغيرهم من ذوي الصلة بالشركة .
 - التحقق من جودة الخدمات التي تقدمها تلك الشركات ومدى تحقق رضا العميل الداخلي والخارجي عنها(خليل، 2003، ص 441).
 - ضرورة الاستقلال المهني والتنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية وتحديد تبعيتها الإدارية للجنة المراجعة ضماناً لتنفيذ مسؤولياتها المهنية بموضوعية وحيادية مع ضرورة الالتزام بمعايير المراجعة الدولية ومعايير السلوك المهني.
 - ضرورة أن توفر الشركات إطار فعال لإدارة المخاطر يتضمن الأهداف الاستراتيجية المراد تحقيقها مع تحديد المخاطر الرئيسة والأساسية التي تحول من تحقيق أهدافها وتحديد أساليب مواجهتها، فضلاً عن تحديد المهام والمسؤوليات الخاصة بإدارة المخاطر
4. طرائق الاتصال والتواصل بين المستويات الإدارية بالمنظمة: تعني أساليب الاتصال والتواصل بين المستويات والأقسام الإدارية المختلفة بالمنظمة، ومنها: دليل السياسات والإجراءات - لائحة الصلاحيات المالية والإدارية - الخرائط التنظيمية وغيرها لتوضح حدود السلطة والمسؤولية للمستويات والوظائف المختلفة بالمنظمة، وهذا ما يزيد من فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق بالشركة (جمعة والعبادي، 2017، ص 191-192).
5. التخطيط الاستراتيجي لعمل الفريق: أن تكون هناك خطة عمل موثقة أو برنامج تدقيقي معتمد من قبل لجنة المراجعة تحدد فيها نطاق عمل الفريق وحدود مسؤولياته .
6. اقتناع الإدارة العليا والمستويات الإدارية الأخرى وكافة العاملين في تلك الشركات بأهمية تطبيق المدخل التكاملية في تحسين الميزة التنافسية للشركات وتقويم الأداء الاستراتيجي والحد من المخاطر بصفة عامة ومخاطر الفساد بصفة خاصة، فضلاً عن حماية حقوق أصحاب المصالح.

ثالثاً : خطوات تطبيق المدخل المقترح:

1. تحديد رؤية ورسالة الشركات: يعد تحقيق هدف المدخل التكاملية من مسؤولية إدارة المراجعة الداخلية - إدارة المخاطر - لجنة المراجعة - لجنة إدارة المخاطر - لجنة الحوكمة- الإدارة العليا، وعليه يتم تحديد رؤية ورسالة تلك الشركات من خلال تحديد المسار المستقبلي لتلك الإدارات واللجان إذ يتم ترجمة رؤيتها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التشغيلية والاستراتيجية والمقاييس المتفق عليها بحيث تصف محددات الفرص والنجاح في الأجل القصير

والأجل الطويل ويتحقق هذا من خلال استخدام معايير حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات ومن خلال النهج التكاملي تحقق العلاقة التكاملية بين الهياكل التنظيمية لتلك الإدارات قيمة اقتصادية مضافة للشركات المقيدة في سوق العراق للأوراق المالية بحيث تكون تلك الشركات ذات حصة سوقية عالية في تقديم الخدمات المصرفية _ الإنتاجية _ الصناعية _ التسويقية على حد سواء، وذلك من خلال الحد من مخاطر الفساد المالي والإداري، وإعطاء تأكيد موضوعي على فعالية نظم الرقابة الداخلية بهدف إعادة ثقة المستثمرين في تلك الشركات ومن ثم استقطاب استثماراتهم وتدعيم النمو المالي والاقتصادي للشركة وتعظيم ميزات التنافسية وتكوين ادائها الاستراتيجي.

هذا ويمكن صياغة رسالة الشركة وفق أهداف ورؤية الإدارات الرقابية والإدارة العليا في:

- حماية أصول الشركات وضمان دقة وموضوعية التقارير المالية.
- التحقق من أن جميع العمليات المالية والمحاسبية يتم تنفيذها وفق القواعد الموضوعية من قبل الإدارة العليا لتلك الشركات وتنفق مع القوانين والتعليمات النافذة .
- تقديم الاستشارات للإدارة العليا للشركات عن نتائج المراجعة من خلال تقديم تقرير إلى لجنة المراجعة لمساعدة الإدارة في اتخاذ قراراتها الإستثمارية .
- التحقق من مدى التزام الإدارة العليا بتطبيق توصيات بازل بشأن معدل كفاية رأس المال لمقابلة المخاطر ومعايير بازل 3 لمقابلة مخاطر السيولة بالنسبة للمصارف المقيدة في سوق العراق للأوراق المالية.

2. التخطيط والتنظيم: يعد التخطيط والتنظيم أحد مكونات إطار (COBIT)، إذ يتم تحديد استراتيجية لنظم المعلومات المؤتمتة ونظم محاسبية ومالية ونظم لإدارة الموارد البشرية وتقدير المخاطر المؤتمتة من خلال الاستحواذ على برمجيات ومكونات مادية تتوافق مع نظم المعلومات المحاسبية المؤتمتة ارتباطاً بالأبعاد الرئيسة للهيكل التنظيمي للشركات والتي تؤدي إلى تعزيز الميزة التنافسية لتلك الشركات وتحقيق قيمة اقتصادية مضافة وتمثل تلك الأبعاد في البعد المالي، إذ تسعى إدارة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر ولجنة إدارة المخاطر ولجنة المراجعة ولجنة الحوكمة إلى توليد الثروة للمساهمين والحد من مخاطر الفساد بهدف تعظيم الأرباح وتعظيم القيمة الاقتصادية، أما البعد الآخر يتمثل في بعد العملاء والذي تسعى تحديداً إدارة المراجعة الداخلية من زيادة رضا العميل الداخلي من خدماتها مثل الإدارة العليا - لجنة المراجعة - إدارة المخاطر - أصحاب المصالح الأخرى، وتحقيق رضا العميل الخارجي مثل المساهمين والمستثمرين والجهات الحكومية والمراجع الخارجي، ويتحقق ذلك من خلال تحسين عمليات التشغيل وابتكار طرق جديدة مؤتمتة لتقديم خدمات المراجعة الداخلية وهذا يتمثل في بعد العمليات التشغيلية، كما يتمثل البعد الاستراتيجي الآخر الذي يلعب دور كبير في تحقيق متطلبات الأبعاد السابقة بعد التعلم والنمو والذي يهتم بالتطور المعرفي والتكنولوجي للنظم المحاسبية والرقابية المؤتمتة، وتطوير قدرات ومهارات العاملين بإدارة المراجعة الداخلية والإدارات الأخرى نحو الابتكار والتطوير في مجال الخدمات المقدمة من تلك الشركات، ويتطلب ذلك تحديد مجموعة من الإجراءات وعلى النحو التالي:

- وجود معايير لتقويم أداء نظم المعلومات المحاسبية المؤتمتة.
- وجود خطط طوارئ في حال فشل نظم المعلومات المحاسبية المؤتمتة في تقديم الخدمات المتوقعة .
- العمل بمبدأ التدوير الوظيفي للعاملين في مجال نظم المعلومات المحاسبية المؤتمتة مثل التشغيل وصيانة البرامج .
- حفظ وثائق النظام في مكان آمن (يعقوب ونعيم، 2014، ص 98).
- وجود آلية مستمرة لتطوير خدمات تكنولوجيا المعلومات (جيجخ وفرحات، 2016، ص 121).

3. الاستحواذ وتطبيق تقنية المعلومات: يتم في هذا المستوى تحديد آلية الحصول على نظم المعلومات المحاسبية والرقابية المؤتمتة وتنفيذها وهذا يتطلب القيام بمجموعة من الإجراءات وتمثل في:

- إعداد دراسات جدوى للبدائل المقترحة الخاصة بشراء واستبدال الأجهزة والبرمجيات المؤتمتة.
- تحديد القيمة الكلية لحياة الأجهزة والبرمجيات بناء على مبدأ الكلفة أو المنفعة أيهما أقل.
- شراء أحدث الأصدارات الخاصة بالبرمجيات والنظم المؤتمتة أو العمل على تحسين وتطوير تلك البرمجيات بناءً على موافقة الإدارة العليا أو وجود تفويض مسبق لكل عملية تغيير أو تطوير تتم .

- القيام بالاختبار التجريبي لتلك البرمجيات والنظم للتحقق من توافقها مع الأهداف الاستراتيجية لتلك الشركات .
- توثيق جميع إجراءات تعديل أو تغيير أو تطوير البرمجيات والنظم المؤتمتة ضمن سجلات إلكترونية أو يدوية .

4. التوصيل ودعم تقنية المعلومات: يتم في هذا المستوى تحديد مجموعة من الإجراءات الخاصة بدعم وحماية تقنية نظم المعلومات وتمثل في:

- التدريب الكافي لمستخدمي الأنظمة المؤتمتة .
- وجود مجموعة من الضوابط الرقابية على آلية ادخال البيانات بصورة صحيحة وضوابط رقابية تحكم الرقابة على معالجة البيانات وضوابط رقابية تحكم عملية الرقابة على المخرجات.
- وجود ضوابط رقابية لمنع الوصول غير المشروع إلى شبكات الحاسب، من قبل اطراف خارجية أو منع دخول غير المخولين إلى مواقع الأجهزة والبرمجيات (عبده، 2017، ص 124)
- وجود إجراءات احترازية لحماية سرية المعلومات من أي محاولة اختراق بهدف سرقة أو تعديل المعلومات المحاسبية أو معلومات خاصة بالعملاء .
- استخدام إجهزة وقائية لحماية معدات الحاسوب والبرمجيات من الأضرار البيئية والتلف والرطوبة .
- التوقف الإجباري للأجهزة والنظم المؤتمتة كوسيلة لخفض حالات التلاعب والاحتتيال (عبده، 2017، ص 125)
- اتباع سياسة التأمين، لدى شركات التأمين لحماية أصول نظم المعلومات من الحسائر الناتجة من اختراقات النظام وعمليات القرصنة (عبده، 2017، ص 126).

5. المراقبة والمتابعة: تتم عملية مراقبة وتقييم اداء نظم المعلومات المحاسبية المؤتمتة من قبل افراد مؤهلين ومدربين تدريباً جيداً بهدف اكتشاف حالات الفساد المالي والإداري وتحديد المخاطر التي تتعرض لها تلك النظم وتمثل أساليب الرقابة على التطبيقات المحاسبية المؤتمتة إلى ثلاث مجموعات:

- **الرقابة على المدخلات:** تستهدف أساليب الرقابة على المدخلات التحقق من مدى سلامة ودقة البيانات المدخلة التي يقوم قسم معالجة البيانات بنقلها على أحد وسائط تخزين البيانات بلغة يتمكن من خلالها الحاسب الآلي من التعرف عليها، مع اتخاذ الإجراءات الوقائية التي تضمن عدم تعرض تلك البيانات لأية عملية تعديل أو إضافة أو حذف، ويتطلب ذلك اتخاذ مجموعة من إجراءات الضبط الداخلي، وكما يلي:

- يجب أن تتم الموافقة المسبقة على ادخال البيانات من خلال توقيع السلطة المختصة.
- وجود تعليمات موثقة توضح نوعية البيانات المصرح بادخالها.
- تطبيق مبدأ الفصل بين المهام والواجبات، وذلك بعدم السماح لمشغل واحد بمعالجة عملية واحدة إلى نهايتها، إذ أن تجزئة التشغيل يمثل ضماناً وأساس رقابي سليم.

- استخدام كلمة السر أو المرور (Password) للدخول للبيانات (أحمد، 2019، ص26)

- **الرقابة على التشغيل:** تعد الرقابة على التشغيل حلقة مهمة من منظومة التشغيل الآلي للبيانات، حيث يتم تحديد الأساليب الرقابية على العمليات التشغيلية للتحقق من أن تشغيل الحاسب الإلكتروني يعمل طبقاً لما هو محدد له مسبقاً، وتستهدف هذه الأساليب إلى حماية البيانات من أية تحريف أو إضافات أثناء التشغيل"، وتمثل أساليب الرقابة على التشغيل في (أحمد، 2015، ص182-183):

- تمييز المستندات أو العمليات التي تم تشغيلها لتجنب إعادة تشغيلها وبالتالي تجنب الإزدواجية في تشغيل البيانات وهو ما ينعكس سلباً على المعلومات.
- الالتزام بأسلوب محدد لتصحيح الأخطاء.
- فحص مخرجات التشغيل يدوياً.
- استخدام اختبارات حدود المعقولة في فحص سجلات المدخلات وقيمها.

- **الرقابة على المخرجات:** تستهدف هذه الحلقة الرقابية توفير درجة تأكد معقولة عن مدى دقة وسلامة مخرجات عملية معالجة البيانات، والتي تمثل ناتج عملية التشغيل، والتي تأخذ أشكالاً عديدة، لتلبية متطلبات مستخدمي هذه المخرجات، مثل التقارير المعدة بشكل يساهم في ترشيد ودعم اتخاذ

القرارات من جهة وكذلك ضمان تداولها من خلال الأفراد المصرح لهم بتداولها فقط من جهة أخرى، وتتمثل أدوات الرقابة على المخرجات في العديد من الأساليب، منها (أحمد، 2019، ص 28).

- مقارنة بيانات المدخلات والمخرجات مع المستندات.

- استخدام اختبارات حدود المعقولة من خلال مقارنة بعض فقرات المخرجات الناتجة من عمليات التشغيل الآلي مع المؤشرات المحددة بصورة معيارية للتحقق من أن النظم المحاسبية المؤتمتة تعمل وفق مواصفات التشغيل المعياري.

- وجود تعليمات موثقة توضح الأفراد المصرح لهم باستلام المخرجات وتداولها.

المبحث الثالث: الدراسة الاختبارية واختبار الفروض

1/3 الدراسة الاختبارية: مجتمع البحث: تمثل مجتمع البحث في مدير إدارة المراجعة - مدير إدارة المخاطر - رئيس لجنة المراجعة - رئيس لجنة المخاطر - رئيس لجنة الحوكمة - المدير المالي، أما عينة البحث: تشير الباحثة إلى أنه قد تم توزيع عدد 300 من الاستمارات وقد بلغت الاستجابة للاستمارات 175 استمارة من إجمالي الاستمارات الموزعة بنسبة استرداد بلغت 58%، وقد تم استبعاد عدد 25 استمارة لعدم صلاحيتها للتحليل فاستقرت العينة على 150 مفردة ومن ثم فإن نسبة استجابة بلغت 85,7%.

أداة الدراسة:

اعتمدت الباحثة على تصميم قائمة الاستقصاء وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات الباحثين لفقرات استمارة الاستقصاء حسب الجدول رقم (1):

جدول رقم (1) درجات مقياس ليكرت الخماسي

إطلاقاً غير موافق	غير موافق	محايد	أوافق	أوافق تماماً	الاستجابة
1	2	3	4	5	الدرجة

وبذلك يكون الوزن النسبي لكل درجة استجابة في هذه الحالة هو (20%) يتناسب مع هذه الاستجابة، وتم حساب مدى المقياس الخماسي المستخدم للمحور الكلي في الدراسة حيث أن طول الفئة 80، كما يمكن توضيح مدى متوسطات القياس في إطار مقياس ليكرت كما بالجدول رقم (2)

جدول رقم (2) مدى متوسطات القياس في إطار مقياس ليكرت

الاتجاه	الحد	الحد
تميل الاتجاهات إلى (غير موافق تماماً)	79,1	1
تميل الاتجاهات إلى (غير موافق)	59,2	8,1
تميل الاتجاهات إلى (محايد)	39,3	6,2
تميل الاتجاهات إلى (موافق)	19,4	4,3
تميل الاتجاهات إلى (موافق تماماً)	5	2,4

التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الاختبارية: تتضمن الدراسة الاختبارية التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات عينة البحث واختبار فروض البحث، وعلى النحو التالي:

أولاً: اختبار معامل الثبات (ألفا كرونباخ):

يقصد بالثبات أنه إذا ما أعيد اختبار أو سؤال مفردات عينة البحث مرة أخرى فإننا نحصل على نفس الإجابات، وقد تم قياسه من خلال معامل الفا كرونباخ، وتتراوح قيمته من (0-1)، وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح كلما كان المقياس أدق ويمكن الاعتماد عليه لتحليل البيانات، كما يتم حساب معاملات الصدق الظاهري من خلال الجذر التربيعي لمعامل الثبات الفا كرونباخ، وهو ما يشير إلى الفهم الجيد لفقرات محاور الاستقصاء من قبل المستقصى منهم.

جدول رقم (3) معامل الثبات والصدق لمحاور الدراسة

معامل الصدق	معامل الثبات	عدد الفقرات ضمن استمارة الاستقصاء	محاور الدراسة
0.605	0.662	9	مخاطر الاحتيال المالي والإداري
0.475	0.572	9	حوكمة الشركات
0.476	0.556	12	حوكمة تكنولوجيا المعلومات
0.683	0.602	12	حوكمة الشركات بالتكامل مع حوكمة تكنولوجيا المعلومات
وجود ثبات مرتفع	0.671	42	مجمل فقرات استمارة الاستقصاء

ويتضح من الجدول السابق قيم معاملات الثبات ألفا كرونباخ لأبعاد استمارة الاستقصاء قد تراوحت بين 0.556 و 0.662 وهي نسبة مرتفعة تعطي ثقة لدى الباحثة في النتائج المتحصل عليها من التحليل حيث أنه إذا أعيد تكرار سؤال أفراد العينة مرة أخرى فإننا نحصل على نفس الاستجابة بنسب تتراوح بين 55,6% و 66,2% كما أن معاملات الصدق قد تراوحت بين 0.475 و 0.683 وهي درجة مصداقية عالية تشير إلى الفهم الجيد لفقرات استمارة الاستقصاء من قبل أفراد العينة محل البحث.

أما للتحقق من توفر شرط وجود علاقات ارتباطية معنوية بين المتغيرات الثلاثة (حوكمة الشركات، حوكمة تكنولوجيا المعلومات، حوكمة الشركات بالتكامل مع حوكمة تكنولوجيا المعلومات) فيما بينها بمخاطر الاحتيال المالي والإداري، لبيان ذلك تم الاستعانة باختبار (Bartlett-Test)، إذ أن نتيجة الاختبار الإحصائي تكون معنوية عندما تكون قيمة

(Chi-Square) المحتسبة الخاصة بالاختبار معنوية وذلك عندما تكون القيمة الاحتمالية المناظرة لقيمة (Chi-Square) المحتسبة أقل من مستوى المعنوية المستخدم بالبحث والبالغ (0.05)، وبخلاف ذلك لا يتحقق شرط وجود ارتباط معنوي بين متغيرات البحث، وكما موضح في جدول التالي:

جدول (4) مخرجات الاختبار الإحصائي Bartlett Test

التعليق	القيمة الاحتمالية Sig	قيمة Chi-Square المحتسبة	المتغيرات	
معطيات الاختبار الإحصائي كانت جميعها معنوية بما يحقق إمكانية تطبيق التحليل العاملي على بيانات البحث بكفاءة عالية	0.000	252.77	مخاطر الاحتيال المالي والإداري	التابع
	0.000	374.715	حوكمة الشركات	المستقل الاول
	0.000	779.332	حوكمة تكنولوجيا المعلومات	المستقل الثاني
	0.000	1549.106	حوكمة الشركات بالتكامل مع حوكمة تكنولوجيا المعلومات	المدخل المقترح

وبدراسة الجدول السابق يتضح وجود علاقات ارتباطية معنوية بين جميع متغيرات البحث (مخاطر الاحتيال المالي والإداري-حوكمة الشركات - حوكمة تكنولوجيا المعلومات- حوكمة الشركات بالتكامل مع حوكمة تكنولوجيا المعلومات) ومن خلال ذلك يمكن إجراء التحليل العاملي لدرجات أفراد العينة على متغيرات البحث بطريقة المكونات الأساسية والتدوير المتعامد للمحاور وكما يلي:

أنواع مخاطر الفساد:

جدول رقم (5) التحليل العاملي لمحور أنواع مخاطر الاحتيال المالي والإداري

نسبة التباين التجميعية	التشعبات	الفقرات
60.109	.613	x11
	.690	x12
	.485	x13
	.671	x14
	.666	x15
	.635	x16
	.675	x17
	.552	x18
	.423	x19

العاملي. كما أكدت النتائج على أن معامل التحميل لكل فقرة من فقرات المحور كانت جميعها أكبر من 0.50، عدا الفقرات (x13،x19) ومن ثم فإن هذه الفقرات تعبر وبشكل قوى عن محور أنواع المخاطر، إلا أنه بدراسة مدى نسبة التباين التجميعية لهذه العبارات فقد تبين أنها 60.109% وهي أكبر من القيمة المفترضة وهي 50%، ومن ثم فإن العبارات المتاحة تعبر وبشكل قوى عن محور أنواع مخاطر الاحتيال المالي والإداري وأنه لا يمكن حذف أيًا من هذه الفقرات.

مبادئ حوكمة الشركات وفعالية نظم الرقابة الداخلية

جدول رقم (6) التحليل العاملي لمحور مبادئ حوكمة الشركات وفعالية نظم الرقابية الداخلية

نسبة التباين التجميعية	معامل التحميل	الفقرات
72.523	.963	x21
	.898	x22
	.717	x23
	.398	x24
	.844	x25
	.761	x26

	.669	x27
	.644	x28
	.634	x29

بدراسة التحليل العاملي لتلك الفقرات فقد أظهرت النتائج إلى وجود ارتباط بين العبارات وبعضها البعض وبالتالي وجب اجراء اختبار التحليل العاملي. كما أكدت النتائج على أن معامل التحميل لكل فقرة من فقرات المحور كانت جميعها أكبر من 0.50، عدا الفقرة (x24) ومن ثم فإن هذه الفقرات تعبر وبشكل قوى عن محور حوكمة الشركات إلا أنه بدراسة مدى نسبة التباين التجميعية لهذه العبارات فقد تبين أنها **72.523%** وهي أكبر من القيمة المفترضة وهي 50%، ومن ثم فإن العبارات المتاحة تعبر وبشكل قوى عن محور حوكمة الشركات وأنه لا يمكن حذف أيًا من هذه الفقرات.

محور تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات:

جدول رقم (7) التحليل العاملي لمحور تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات

الفقرات	التشيعات	نسبة التباين التجميعية
x31	.840	78.446
x32	.743	
x33	.724	
x34	.755	
x35	.716	
x36	.829	
x37	.819	
x38	.795	
x39	.765	
x310	.848	
x311	.854	
x312	.725	

بدراسة التحليل العاملي لتلك الفقرات فقد أظهرت النتائج إلى وجود ارتباط بين العبارات وبعضها البعض وبالتالي وجب اجراء اختبار التحليل العاملي. كما أكدت النتائج على أن معامل التحميل لكل فقرة من فقرات المحور كانت جميعها أكبر من 0.50 ومن ثم فإن هذه الفقرات تعبر وبشكل قوى عن محور حوكمة تكنولوجيا المعلومات إلا أنه بدراسة مدى نسبة التباين التجميعية لهذه العبارات فقد تبين أنها **78.446%** وهي أكبر من القيمة المفترضة وهي 50%، ومن ثم فإن العبارات المتاحة تعبر وبشكل قوى عن محور حوكمة تكنولوجيا المعلومات وأنه لا يمكن حذف أيًا من هذه الفقرات.

محور التكامل بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات:

جدول رقم (8) التحليل العاملي لمحور التكامل بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات

الفقرات	التشيعات	نسبة التباين التجميعية
x41	.826	76.670
x42	.726	

	.782	x43
	.602	x44
	.786	x45
	.810	x46
	.903	x47
	.682	x48
	.823	x49
	.647	x410
	.877	x411
	.738	x412

بدراسة التحليل العاملي لتلك الفقرات فقد أظهرت النتائج إلى وجود ارتباط بين العبارات وبعضها البعض وبالتالي وجب إجراء اختبار التحليل العاملي. كما أكدت النتائج على أن معامل التحميل لكل فقرة من فقرات المحور كانت جميعها أكبر من 0.50 ومن ثم فإن هذه الفقرات تعبر وبشكل قوى عن محور حوكمة الشركات بالتكامل مع حوكمة تكنولوجيا المعلومات، إلا أنه بدراسة مدى نسبة التباين التجميعية لهذه العبارات فقد تبين أنها **76.670%** وهي أكبر من القيمة المفترضة وهي 50%، ومن ثم فإن العبارات المتاحة تعبر وبشكل قوى عن محور حوكمة الشركات بالتكامل مع حوكمة تكنولوجيا المعلومات وأنه لا يمكن حذف أيًا من هذه الفقرات.

توصيف العاملين حسب الخصائص الديموجرافية:

تم توزيع مفردات عينة البحث من العاملين حسب الخصائص الديموجرافية كما يلي:

جدول رقم (9) توزيع مفردات عينة البحث حسب الخصائص الديموجرافية

عدد	%	
التحصيل العلمي والتخصص		
20	13.3	دكتوراه
25	16.7	ماجستير
105	70	بكالوريوس
الشهادات المهنية		
6	42.9	شهادة مراجع داخلي معتمد (CIA)
2	14.3	شهادة محاسب قانوني (CAP)
6	42.9	شهادة محاسب إداري معتمد (CMA)
14	100.0	الإجمالي
عدد سنوات الخبرة في مجال العمل		
20	13.3	أقل من 10 سنوات
106	70.7	من 10 - 15 سنة

16	24	أكثر من 15 سنة
المنصب الإداري		
20	30	مدير إدارة المراجعة
13.3	20	مدير إدارة المخاطر
23.3	35	مدير مالي
16.7	25	رئيس لجنة المراجعة
13.3	20	رئيس لجنة المخاطر
13.3	20	رئيس لجنة الحوكمة

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

يوضح الجدول السابق التوزيع التكراري والنسبي للبيانات الديموجرافية لعينة البحث فطبقاً للتحصيل العلمي والتخصص، فقد جاءت فئة الحاصلين على مؤهل بكالوريوس بنسبة 70%

ثم الحاصلين على الماجستير بنسبة 16.7% ثم مؤهل دكتوراه بنسبة 13.3% وعلى مستوى الشهادات المهنية فقد جاءت فئة الحاصلين على شهادة مراجع داخلي معتمد (CIA) و شهادة شهادة محاسب إداري معتمد (CMA) بنسبة 42.9%، ثم الحاصلين على شهادة محاسب قانوني (CAP) بنسبة 14.3%. أما على مستوى سنوات الخبرة في مجال العمل فقد جاءت الفئة أكثر من 15 سنة بنسبة 16%، يلي ذلك الفئة من 10 – 15 سنة بنسبة 70.7%، ثم فئة سنوات الخبرة الأقل من 10 سنوات بنسبة 13.3%. وعلى مستوى المنصب الإداري فقد تكونت عينة البحث والدراسة من مدير إدارة المراجعة، مدير إدارة المخاطر، مدير مالي، رئيس لجنة المراجعة، رئيس لجنة المخاطر ورئيس لجنة الحوكمة.

توصيف اتجاهات العينة نحو أنواع مخاطر الفساد المالي والإداري

جدول رقم (10) الإحصاء الوصفي لمحور أنواع مخاطر الفساد المالي والإداري

الفقرات	الرقم	المقياس	غير موافق إطلاقاً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	الأهمية النسبية %	النتائج
المجموعة الأولى - السؤال الأول												
تعد مخاطر الاحتيال المالي والإداري من المخاطر الأساسية في الشركات.	x11	التكرار	0	11	18	57	64	3.84	1.02	26.69	76.75	موافق
		النسبة	0	7	12	38	21					
تزايد الأهتمام بالمخاطر الناتجة عن الفساد المالي والإداري في ظل الأزمة المالية العالمية، التطور التكنولوجي، العولمة.	x12	التكرار	0	4	0	37	39	4.39	0.74	16.81	87.75	موافق تماماً
		النسبة	0	5	0	46	11					
يعد ضعف فعالية نظم الرقابة الداخلية من أهم اسباب مخاطر الاحتيال المالي والإداري .	x13	التكرار	0	0	0	40	40	4.50	0.50	11.18	90.00	موافق تماماً
		النسبة	0	0	0	50	11					
يسهم غياب الشفافية والمساءلة في ارتفاع حالات الفساد المالي والإداري .	x14	التكرار	0	0	0	38	42	4.53	0.50	11.11	90.50	موافق تماماً
		النسبة	0	0	0	48	12					

النتائج	الأهمية النسبية %	معامل الاختلاف %	الانحراف المعياري	المتوسط	موافق تمامًا	موافق	متحايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً	المقياس	الرمز	الفقرات
المجموعة الأولى - السؤال الأول												
موافق تمامًا	91.75	10.80	0.50	4.59	47	33	0	0	0	التكرار	x15	يسهم الفساد المالي والإداري في تدني أو خفض كفاءة الاستثمار العام مع خفض مستوى الجودة في البنية التحتية العامة.
					13	41	0	0	0	النسبة		
موافق تمامًا	85.75	10.62	0.46	4.29	23	57	0	0	0	التكرار	x16	تتمثل المخاطر الناجمة عن الفساد المالي والإداري في عدة أشكال - منها - مخاطر الاحتيال الداخلي والخارجي - عدم فعالية دور المراجع الداخلي - ضعف استقلالية أعضاء مجلس الإدارة - عدم المحافظة على سرية المعلومات الخاصة بالعمل المؤسسي مقابل بدل أو نسبة من الإرباح - التلاعب بالأرقام والبيانات المالية - إساءة استخدام السلطة التنفيذية - السرقة - الرشاوي - الاختلاس - توظيف الأموال العامة لمصلحة فرد أو مؤسسة.
					7	71	0	0	0	النسبة		
موافق تمامًا	91.25	12.00	0.55	4.56	47	31	2	0	0	التكرار	x17	تعد الاختلاسات النقدية من أكثر صور الاحتيال شيوعاً بين العاملين في الشركات.
					13	39	3	0	0	النسبة		
موافق	77.25	17.83	0.69	3.86	14	41	25	0	0	التكرار	x18	يؤدي عدم امتثال العاملين للسياسات والقوانين والأنظمة الداخلية للشركات، فضلاً عن عدم متابعة الإدارة العليا ومجلس الإدارة آليات تنفيذ الأعمال المنوطة بهم بكفاءة وفعالية إلى ارتفاع مستويات الفساد الإداري.
					5	51	31	0	0	النسبة		
موافق	83.50	16.07	0.67	4.18	26	42	12	0	0	التكرار	x19	يؤدي تطبيق تقنيات تكنولوجيا المعلومات إلى خفض مستويات الفساد المالي والإداري وإساءة استخدام السلطة التنفيذية .
					8	53	15	0	0	النسبة		
موافق تمامًا	86.05	6.80	0.29	4.30							المجموع	

يتضح من الجدول السابق أن عينة الدراسة قد اتجهت نحو الموافقة تجاه أنواع مخاطر الفساد المالي والإداري وذلك بإنحراف معياري (0.29)، وهذا، ما يؤكد إلى عدم وجود تشتت ملحوظ للبيانات عن وسطها الحسابي، ومعامل اختلاف 6.80%، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا المتغير 4.30، وتشير النتائج إلى وجود تجانس بين آراء عينة البحث والدراسة بالموافقة على أنواع تلك المخاطر وأشكالها بنسبة 86.05%.

توصيف اتجاهات العينة نحو تطبيق حوكمة الشركات:

جدول رقم (11) توصيف اتجاهات العينة نحو تطبيق حوكمة الشركات

النتائج	الأهمية النسبية %	معامل الاختلاف %	الانحراف المعياري	المتوسط	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير اتفق	المقياس	الرمز	الفقرات
المجموعة الاولى - السؤال الثاني												
موافق تماماً	94.25	9.66	0.46	4.71	123	26	1	0	0	التكرار	x21	يؤثر تطبيق حوكمة الشركات في تحديد إستراتيجية الشركات - إدارة منظومة المخاطر - تحقيق التوازن بين التزام الإدارة العليا بمسئولياتها تجاه المساهمين - حماية حقوق أموال المودعين - حماية حقوق أصحاب المصالح الأخرى - امتثال الإدارة العليا والعاملين للقوانين والتعليمات والضوابط التي تحكم العمل المؤسسي للشركات .
					33	17	1	0	0	النسبة		
موافق تماماً	90.00	11.18	0.50	4.50	77	72	1	0	0	التكرار	x22	يسهم تطبيق حوكمة الشركات في تحقيق فعالية نظام الرقابة الداخلية.
					21	48	1	0	0	النسبة		
موافق تماماً	93.50	11.17	0.52	4.68	76	71	3	0	0	التكرار	x23	يسهم تطبيق حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الفساد المالي والإداري .
					20	47	2	0	0	النسبة		
موافق تماماً	88.25	12.33	0.54	4.41	67	80	3	0	0	التكرار	x24	يؤدي تطبيق آليات حوكمة الشركات إلى ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين - الدائنين - الموظفين في الشركة - وجميع أصحاب المصالح والعمل على حماية حقوق المساهمين كافة سواء كانوا أغلبية أو أقلية وتعظيم عوائدهم الإستثمارية .
					19	53	2	0	0	النسبة		

النتائج	الأهمية النسبية %	الاختلاف % معامل	الانحراف المعياري	المتوسط	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير اتفق	المقياس	الرمز	الفقرات
المجموعة الاولى - السؤال الثاني												
موافق تمامًا	87.50	15.16	0.66	4.38	74	58	18	0	0	التكرار	x25	تؤثر آليات الحوكمة الخارجية في الحد من مخاطر الفساد المالي والإداري من خلال تفعيل دور الرقابة التنظيمية والقوانين والتشريعات التي تكون بمثابة الرادع من الإنسياق نحو التلاعب والفساد بشقيه المالي والإداري .
					21	39	12	0	0	النسبة		
موافق	82.25	11.60	0.48	4.11	32	102	16	0	0	التكرار	x26	تؤثر آليات حوكمة الشركات الداخلية من خلال مجلس الإدارة - لجنة المراجعة - المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر الفساد المالي والإداري.
					10	68	11	0	0	النسبة		
محايد	66.25	30.98	1.03	3.31	30	56	35	29	0	التكرار	x27	يساعد تطبيق مبادئ حوكمة الشركات من التنبؤ بالمخاطر الناتجة عن الفساد المالي والإداري المتوقعة وغير المتوقعة .
					11	37	23	19	0	النسبة		
موافق تمامًا	90.00	14.58	0.66	4.50	73	54	23	0	0	التكرار	x28	يسهم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحقيق ممارسات الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية في القوائم والتقارير المالية على الموقع الإلكتروني للشركات.
					20	36	15	0	0	النسبة		
موافق	82.25	12.83	0.53	4.11	34	104	12	0	0	التكرار	x29	يؤدي تطبيق مبادئ حوكمة الشركات إلى تحقيق النزاهة والحيادية والاستقلالية لكافة المستويات الإدارية بالشركة.
					10	69	8	0	0	النسبة		
موافق تمامًا	86.00	6.13	0.26	4.30							المجموع	

يتضح من الجدول السابق أن عينة الدراسة قد اتجهت نحو الموافقة تجاه تطبيق حوكمة الشركات، وذلك بإنحراف معياري 0.26، ما يشير إلى عدم وجود تشتت ملحوظ للبيانات عن وسطها الحسابي، ومعامل اختلاف 6.13 %، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا المتغير 4.30 وتشير النتائج إلى وجود تجانس بين آراء عينة البحث والدراسة بالموافقة على إن تطبيق حوكمة الشركات يؤدي إلى تحقيق فعالية نظم الرقابة الداخلية، الأمر الذي يترتب عليه الحد من مخاطر الفساد المالي والإداري بنسبة 86.00%.

توصيف اتجاهات العينة نحو تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات

جدول رقم (12) توصيف اتجاهات العينة نحو تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات

النتائج	الأهمية النسبية %	معامل الاختلاف %	الانحراف المعياري	المتوسط	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير مصادقة	التكرار	النسبة	الرقم	الفقرات
المجموعة الثانية - السؤال الثالث													
موافق تماماً	88.25	12.33	0.54	4.41	60	87	3	0	0	التكرار	x3	1	توجد علاقة ارتباطية وثيقة بين نظم تكنولوجيا المعلومات وإستراتيجية الشركات.
					17	58	2	0	0				
موافق تماماً	85.75	16.26	0.70	4.29	56	51	43	0	0	التكرار	x3	2	يتم التخطيط الإستراتيجي لوحدة الأعمال بمشاركة آليات تكنولوجيا المعلومات .
					16	34	29	0	0				
موافق تماماً	88.00	13.34	0.59	4.40	53	64	33	0	0	التكرار	x3	3	ادراك الإدارة العليا ماهية بيئة تكنولوجيا المعلومات.
					15	43	22	0	0				
موافق	79.25	11.67	0.46	3.96	19	109	14	8	0	التكرار	x3	4	تنظر الإدارة العليا في الشركة إلى منظومة تكنولوجيا المعلومات نشاط مضيف للقيمة .
					6	73	9	5	0				
محايد	62.25	10.22	0.32	3.11	9	55	86	0	0	التكرار	x3	5	تعد منظومة تكنولوجيا المعلومات عوامل تمكين لإستراتيجية العمل المؤسسي.
					4	37	57	0	0				
موافق تماماً	84.50	18.05	0.76	4.23	50	69	31	0	0	التكرار	x3	6	يؤدي استخدام منظومة تكنولوجيا المعلومات بشكل مستمر إلى زيادة إنتاجية الشركة وتقليل تكاليفها.
					15	46	21	0	0				
موافق	80.75	21.74	0.88	4.04	58	60	32	0	0	التكرار	x3	7	توجد منظومة متكاملة لأمن وحماية المعلومات المحاسبية في الشركة.
					18	40	21	0	0				
موافق	83.50	20.09	0.84	4.18	46	75	24	5	0	التكرار	x3	8	عدم مسايرة البنية التكنولوجية في الشركات للاتجاهات الحديثة في مجال
					14	50	16	3	0				

النتائج	الأهمية النسبية %	معامل الاختلاف %	الانحراف المعياري	المتوسط	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق	المقياس	الرمز	الفقرات
المجموعة الثانية - السؤال الثالث												
												البنية المعلوماتية , يؤدي إلى ارتفاع مستويات مخاطر الفساد المالي والإداري.
موافق	75.00	20.57	0.77	3.75	21	99	24	6	0	التكرار	x3 9	تسهم حوكمة تكنولوجيا المعلومات في الحد من ازدواجية العمل المؤسسي من خلال تحديد السلطات والصلاحيات وفصل التخصصات بين المستويات الإدارية .
					7	66	16	4	0	النسبة		
موافق	83.25	20.39	0.85	4.16	52	62	21	15	0	التكرار	x3 10	يؤدي استخدام حوكمة تكنولوجيا المعلومات إلى تجسيد موثوقية وموضوعية المعلومات المحاسبية والقوائم المالية .
					16	41	14	1	0	النسبة		
موافق	80.00	16.40	0.66	4.00	58	64	28	0	0	التكرار	x3 11	يؤدي استخدام حوكمة تكنولوجيا المعلومات إلى تحسين الإداء المالي والوظيفي للشركات.
					18	43	19	0	0	النسبة		
موافق	80.50	17.67	0.71	4.03	49	80	21	0	0	التكرار	x3 12	يؤثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في فعالية نظم الرقابة الداخلية .
					15	53	14	0	0	النسبة		
موافق	80.93	5.22	0.21	4.05								المجموع

يتضح من الجدول السابق أن عينة الدراسة قد اتجهت نحو الموافقة تجاه أهمية تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات في الحد من مخاطر الفساد المالي والإداري، وذلك بانحراف معياري 0.21، ما يشير إلى عدم وجود تشتت ملحوظ للبيانات عن وسطها الحسابي، ومعامل اختلاف 5.22%، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا المتغير 4.05، وتشير النتائج إلى وجود تجانس بين آراء عينة البحث والدراسة حول أهمية تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات في الحد من مخاطر الفساد المالي والإداري بنسبة 80.93%

توصيف اتجاهات العينة نحو تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات كإداتين متكاملتين في الحد من مخاطر الفساد المالي والإداري.

جدول رقم (13) توصيف اتجاهات العينة نحو تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات كإداتين متكاملتين في الحد من مخاطر الفساد

المالي والإداري

الفقرات	الرمز	المقياس	غير موافق	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	المتوسط	الانحراف	الاجتياز	معامل	النسبية %	الأهمية	النتائج
المجموعة الثالثة - السؤال الرابع														
إن استخدام مدخل التكامل بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى تحقيق الأهداف التشغيلية والاستراتيجية للشركات.	x41	التكرار	0	0	0	95	55	4.3	0.4	11.03	87.00	موافق تمامًا		
		النسبة	0	0	0	63	16	5	8					
إن استخدام مدخل التكامل بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى تحسين الأداء المالي وتدعيم الميزة التنافسية للشركات من خلال رصد مخاطر الفساد المالي والإداري .	x42	التكرار	0	0	0	97	53	4.0	0.2	6.00	81.25	موافق		
		النسبة	0	0	0	65	16	6	4					
إن استخدام مدخل التكامل بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى تفعيل نظم الرقابة الداخلية - لجنة إدارة المخاطر - لجنة إدارة المراجعة الداخلية - لجنة المراجعة - لجنة الحوكمة في الحد من مخاطر الاحتياك المالي والإداري.	x43	التكرار	0	0	0	14	136	4.8	0.3	7.92	96.50	موافق تمامًا		
		النسبة	0	0	0	9	35	3	8					
إن استخدام مدخل التكامل بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى تطوير المهارات الفنية للعاملين في قسم نظم المعلومات تمكنهم من توفير معلومات دقيقة للإدارة العليا ; مما ينعكس ذلك على كفاءة وموضوعية القرارات الإستثمارية.	x44	التكرار	0	0	35	69	46	4.2	0.7	17.25	84.50	موافق تمامًا		
		النسبة	0	0	23	46	14	3	3					

الفقرات	الرمز	المقياس	غير موافق	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	المتوسط	الانحراف	معامل الاختلاف	النسبية % الأهمية	النتائج
المجموعة الثالثة - السؤال الرابع												
إن استخدام مدخل التكامل بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى تلبية متطلبات أصحاب المصالح من خلال الموازنة بين تحقيق الاهداف العامة والفرعية للشركات والحد من مخاطر الاحتيال المالي والإداري والاستغلال الأمثل للموارد المالية والبشرية .	x45	التكرار	0	0	12	103	35	4.4	0.5	11.25	88.75	موافق تمامًا
		النسبة	0	0	8	69	10	4	0			
إن استخدام مدخل التكامل بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات يساهم في التعريف بمسببات مظاهر الفساد المالي والإداري والقياس والتقييم والتحليل والتطوير والرقابة على المخاطر الناجمة عن الفساد.	x46	التكرار	0	78	12	38	22	3.7	1.1	29.50	75.50	موافق
		النسبة	0	52	8	25	7	8	1			
إن استخدام مدخل التكامل بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى تدعيم المدخل السلوكي للمستويات الإدارية كافة.	x47	التكرار	0	0	0	21	129	4.7	0.4	9.35	94.75	موافق تمامًا
		النسبة	0	0	0	14	34	4	4			
إن استخدام مدخل التكامل بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات يساهم في تفعيل أنظمة التقييم الذاتي كأداة رقابية للتحكم والسيطرة على المخاطر الناجمة عن الفساد المالي والإداري.	x48	التكرار	0	0	13	128	9	4.1	0.3	7.73	82.25	موافق
		النسبة	0	0	9	85	3	1	2			
إن استخدام مدخل التكامل بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات يساهم بتوفير بيانات وأسس موضوعية تمكن الإدارة العليا من السيطرة	x49	التكرار	0	0	21	103	26	4.3	0.4	10.90	86.50	موافق تمامًا
		النسبة	0	0	14	69	8	3	7			

الفقرات	الرتب	المقياس	غير موافق	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	المتوسط	الانحراف	الاختلاف	معامل	النسبية % الأهمية	النتائج
المجموعة الثالثة - السؤال الرابع													
على المخاطر الناجمة عن الفساد المالي والإداري.													
إن استخدام مدخل التكامل بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات يعزز من دور إدارة المخاطر في رصد وتقييم المخاطر الناجمة عن الفساد المالي والإداري.	x410	التكرار	0	0	0	21	129	4.7	0.4	9.35		94.75	موافق تماماً
		النسبة	0	0	0	14	34	4	4				
إن استخدام مدخل التكامل بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية والقوائم المالية.	x411	التكرار	0	0	0	82	68	4.7	0.4	8.80		95.50	موافق تماماً
		النسبة	0	0	0	55	18	8	2				
إن استخدام مدخل التكامل بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى تحقيق الشفافية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية والقوائم المالية التي تؤثر على قرارات المستثمرين.	x412	التكرار	0	0	9	49	92	4.1	0.6	14.53		83.25	موافق
		النسبة	0	0	6	33	28	6	0				
المجموع								4.3	0.1	3.38		87.53	موافق تماماً

يتضح من الجدول السابق إن عينة الدراسة قد اتجهت نحو الموافقة بتطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات كإداتين متكاملتين في الحد من مخاطر الفساد المالي والإداري وذلك بإنحراف معياري 0.15، ما يشير إلى عدم وجود تشتت ملحوظ للبيانات عن وسطها الحسابي، ومعامل اختلاف 3.38 %، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا المتغير 4.38، وتشير النتائج إلى وجود تجانس بين آراء عينة البحث والدراسة حول تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات كإداتين متكاملتين في الحد من مخاطر الفساد المالي والإداري بنسبة 87.53%.

اختبارات فروض البحث:

الفرض الرئيسي الأول: "لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين استخدام حوكمة الشركات والحد من مخاطر الاحتيال المالي والإداري للشركات المقيدة في سوق العراق للأوراق المالية". يمكن تمثيل العلاقة بين حوكمة الشركات ومخاطر الاحتيال المالي والإداري من خلال النموذج الآتي: (x) حوكمة الشركات = (y) مخاطر الاحتيال المالي والإداري

جدول (14) خلاصة علاقة التأثير والارتباط بين حوكمة الشركات ومخاطر الفساد المالي والإداري

مخاطر الاحتيال المالي والإداري						حوكمة الشركات
التأثير (β)	Sig.	اختبار T	اختبار F	معامل التحديد R ²	الارتباط R	
-0.274	0.003	-2.999	8.993	0.057	-0.231	

أظهرت النتائج وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات والحد من مخاطر الفساد المالي والإداري، إذ بلغت قيمة الارتباط -0.231 ، وهو ارتباط عكسي، كما بلغت قيمة تأثير حوكمة الشركات في مخاطر الفساد المالي والإداري $\beta = -0.274$ ويشير ذلك إلى إن التأثير باتجاه عكسي معنوي، إذ بلغ مستوى المعنوية $\text{sig.} = (0.003)$ وهو أصغر من قيمة مستوى الدلالة (0.05) ، وتوفر هذه النتيجة دعمًا كافيًا لقبول الفرضية التي تشير إلى كلما ارتفع تطبيق حوكمة الشركات انخفض معدل مخاطر الفساد المالي والإداري، كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) للنموذج (0.057) ، مما يشير إلى إن تطبيق حوكمة الشركات يفسر 5.7% من أي تغير يطرأ على فرص الحد من مخاطر الفساد المالي والإداري، وهذا يؤكد بعدم صحة الفرض العدمي لذلك يتم رفضه وقبول الفرض البديل (يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين استخدام حوكمة الشركات والحد من مخاطر الاحتيال المالي والإداري للشركات المقيدة في سوق العراق للأوراق المالية)

الفرض الرئيس الثاني: " لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين استخدام حوكمة تكنولوجيا المعلومات والحد من مخاطر الاحتيال المالي والإداري للشركات المقيدة في سوق العراق للأوراق المالية"

يمكن تمثيل العلاقة بين حوكمة تكنولوجيا المعلومات ومخاطر الاحتيال المالي والإداري من خلال النموذج الآتي: (x) حوكمة تكنولوجيا المعلومات $(y) = \beta \times$ مخاطر الاحتيال المالي والإداري

جدول (15) خلاصة علاقة التأثير والارتباط بين حوكمة تكنولوجيا المعلومات ومخاطر الاحتيال المالي والإداري

مخاطر الاحتيال المالي والإداري						حوكمة تكنولوجيا المعلومات
التأثير (β)	Sig.	اختبار T	اختبار F	معامل التحديد R ²	الارتباط R	
0.027	0.826	0.220	0.048	0.001	0.001	

يتضح من الجدول رقم (15) أن قيمة تأثير حوكمة تكنولوجيا المعلومات في الحد من مخاطر الاحتيال المالي والإداري كانت $\beta = (0.027)$ ويشير ذلك إلى إن التأثير باتجاه طردي لكنه غير معنوي، إذ بلغ مستوى المعنوية $\text{sig.} = (0.826)$ وهو أكبر من قيمة مستوى الدلالة (0.05) ، ويمكن القول إن هذه النتيجة توفر دعمًا كافيًا لقبول الفرضية التي تشير إلى وجود تأثير إيجابي ولكن بنسبة ضئيلة جداً لحوكمة تكنولوجيا المعلومات في الحد من تلك المخاطر، لذلك وجب اعتماد نظم أمنية عالية الدقة والسرية لحماية المعلومات، كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) للنموذج (0.001) مما يشير إلى إن تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات يفسر 0.1% من أي تغير يطرأ على فرص الحد من مخاطر الفساد المالي والإداري، وهذا يؤكد بعدم صحة الفرض العدمي لذلك يتم رفضه وقبول الفرض البديل (يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين استخدام حوكمة تكنولوجيا المعلومات والحد من مخاطر الاحتيال المالي والإداري للشركات المقيدة في سوق العراق للأوراق المالية)

الفرض الرئيس الثالث: "لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين استخدام مدخل التكامل بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات والحد من المخاطر الناتجة عن الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة المقيدة في سوق العراق للأوراق المالية"

يمكن تمثيل العلاقة بين حوكمة الشركات مع حوكمة تكنولوجيا المعلومات ومخاطر الاحتيال المالي والإداري من خلال النموذج الآتي:

$$(X) \text{ حوكمة الشركات بالتكامل مع حوكمة تكنولوجيا المعلومات } = \beta \times (Y) \text{ مخاطر الاحتيال المالي والإداري}$$

جدول (16) خلاصة علاقة التأثير والارتباط بين حوكمة الشركات مع تكنولوجيا المعلومات ومخاطر الاحتيال المالي والإداري

مخاطر الاحتيال المالي والإداري						حوكمة الشركات مع حوكمة تكنولوجيا المعلومات
التأثير (β)	Sig.	اختبار T	اختبار F	معامل التحديد R ²	الارتباط R	
-0.140	0.571	-0.567	0.322	0.002	-0.053	

أظهرت النتائج وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات بالتكامل مع حوكمة تكنولوجيا المعلومات والحد من مخاطر الفساد المالي والإداري، إذ بلغت قيمة الارتباط -0.053 ، وهو ارتباط عكسي، كما بلغت قيمة تأثير حوكمة الشركات بالتكامل مع حوكمة تكنولوجيا المعلومات والحد من مخاطر الفساد المالي والإداري $\beta = -0.140$ ويشير ذلك إلى إن التأثير باتجاه عكسي غير معنوي، إذ بلغ مستوى المعنوية sig. = (0.571) وهو أكبر من قيمة مستوى الدلالة (0.05)، وتوفر هذه النتيجة دعماً كافياً لقبول الفرضية التي تشير إلى وجود تأثير لنهج التكامل بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات في الحد من مخاطر الاحتيال المالي والإداري، بمعنى أنه كلما تم تطبيق حوكمة الشركات ومقومات حوكمة تكنولوجيا المعلومات كأداتين متكاملتين ارتفعت معهما فرص الحد من تلك المخاطر وإن قيمة معامل التحديد (R^2) للنموذج (0.002) مما يشير إلى إن تطبيق نهج التكامل يفسر 0.2% من أي تغير يطرأ على فرص الحد من مخاطر الفساد المالي والإداري، وهي نسبة ضئيلة جداً، وهذا يدل على إن نهج التكامل بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات وحدهما غير كافيين للحد من المخاطر، ويتطلب ذلك تحسين المدخل المقترح من خلال تحسين المنظومة الرقابية من خلال استخدام أساليب الرقابة على تطبيقات الحاسبة الإلكترونية، وهذا يؤكد بعدم صحة الفرض العدمي لذلك يتم رفضه وقبول الفرض البديل (توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين استخدام مدخل التكامل بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات والحد من المخاطر الناتجة عن الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة المقيدة في سوق العراق للأوراق المالية).

المبحث الرابع: النتائج والتوصيات:

أولاً: **نتائج البحث:** في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة التي قامت بها الباحثة بشقيها النظري والاختباري يمكن عرض نتائج البحث، كما يلي:

1. يوجد ارتباط عضوي بين حوكمة الشركات وتكنولوجيا المعلومات، إذ إن تنوع محافظ الأصول والالتزامات يعزز من توزيع المخاطر وتفاذي تركيزها، فضلاً عن أن تفعيل تطبيق الحوكمة بشكل عام يسهم في الحد من مخاطر الفساد المالي والإداري والممارسات غير السليمة التي قد تسهل من احتمال حدوث الممارسات الاحتيالية، وهو الأمر الذي سوف يعزز من الاستقرار المالي، وتدعيم الميزة التنافسية للشركات المقيدة في سوق العراق للأوراق المالية .
2. يعد التحول من نظم المعلومات المحاسبية التقليدية إلى نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية في الشركات وسيلة لرفع كفاءة وفعالية هذه النظم لمواجهة التحديات والتطورات التي تشهدها بيئة الأعمال، كما تعد وسيلة لتدعيم الميزة التنافسية من خلال توفير المعلومات التي تعزز الثقة والأمان في تلك الشركات، مما يشجع فئات المستثمرين في الحصول على الخدمات المالية بسهولة وتكلفة مقبولة.
3. توجد علاقة غير مباشرة بين استخدام مدخل التكامل بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات والحد من المخاطر الناتجة عن الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة المقيدة في سوق العراق للأوراق المالية ويتطلب ذلك توفير عدة متطلبات لتدعيم دور المدخل المقترح في الحد من تلك المخاطر تتمثل في تفعيل دور المنظومة الرقابية والتي تتمثل في تحسين أداء المراجع الداخلي - تفعيل دور المراجع الخارجي - تفعيل دور لجان المراجعة - تفعيل دور لجنة إدارة المخاطر - تفعيل دور لجنة الحوكمة- تفعيل دور إدارة المخاطر - استخدام أساليب الرقابة على تطبيقات الحاسبة الإلكترونية والتي تتمثل في أساليب الرقابة على المدخلات - الرقابة على معالجة البيانات - الرقابة على المخرجات، بالإضافة إلى تفعيل دور التطبيقات الإلكترونية في مجال الحاسبة الإدارية من خلال الاستعانة بالأساليب الكمية في استقراء دلالات واتجاهات المعلومات الحاسوبية من قواعد البيانات سواء الداخلية أو الخارجية التي يتم الحصول عليها من شبكة الإنترنت.
4. أكدت النتائج بالموافقة على أن استخدام حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات يسهمان في تفعيل نظم الرقابة الداخلية كأداة رقابية للتحكم والسيطرة على الخسائر الناجمة من مخاطر الفساد المالي والإداري، وبأهمية نسبية بلغت (87,53%) وهي نسبة مرتفعة جداً.
5. اتجهت استجابات أفراد العينة نحو دور حوكمة الشركات في تحديد استراتيجية الشركات - إدارة منظومة المخاطر - تحقيق التوازن بين التزام الإدارة العليا بمسؤولياتها تجاه المساهمين - حماية حقوق أموال المودعين - حماية حقوق أصحاب المصالح الأخرى - امتثال الإدارة العليا والعاملين للقوانين والتعليمات والضوابط التي تحكم العمل المؤسسي للشركات . وبأهمية نسبية (86,05%) وهي نسبة مرتفعة جداً.

ثانياً: توصيات البحث: في ضوء ما توصلت اليه الباحثة من نتائج الدراسة الاختبارية التي يمكن اعتبارها مؤشرات مهمة لتلك الشركات في بيئة تواجه تحديات وتغييرات مستمرة، توصي الباحثة بمجموعة من التوصيات، وعلى النحو التالي:

1. زيادة التعاون بين الجهات الخارجية المختصة مثل المنظمات والجمعيات المهنية والتعليمية والشركات المدرجة في سوق العراق لتذليل المعوقات والتحديات التي تعيق تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات.
2. توصي الباحثة بالعمل على تطبيق مدخل التكامل، الذي يستهدف تدنية أو خفض مخاطر الفساد المالي والإداري في تلك الشركات.
3. توصي الباحثة باستخدام مدخل التكامل بهدف تطوير البنية التحتية للنظام المالي والرقابي في تلك الشركات، بما يتواءم مع التغييرات والتطورات التكنولوجية الحديثة.
4. توصي الباحثة قيام الشركات كافة بالسعي نحو ترسيخ ونشر ثقافة المخاطر وثقافة الاصلاح المؤسسي في ضوء حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات بهدف ضمان تعزيز الميزة التنافسية لتلك الشركات واستمرارها في بيئة الأعمال .

الدراسات والأبحاث المقترحة:

1. أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في خفض مخاطر الفساد المالي والإداري في ظل حوكمة الشركات / دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العراقية .
2. مدخل مقترح للحد من مخاطر الفساد المالي والإداري من خلال التكامل بين إسلوبي بطاقة الإداري المتوازن والقيمة الاقتصادية في ضوء آليات الحوكمة .

المراجع:

الكتب العلمية:

- أ. السالوس، طارق محمود عبد السلام 2005م، " التحليل الاقتصادي للفساد مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي المصري " دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية .
- د. سليمان، محمد مصطفى، 2006م، " حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الطبعة الأولى، الدار الجامعية - الأسكندرية، جمهورية مصر العربية .
- د. رزق، علاء، 2014م، " المخاسبة في ظل حوكمة الشركات "، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة .
- د. سالم، حنان، 2003م، " ثقافة الفساد في مصر / دراسة مقارنة للدول النامية، دار مصر المحروسة، القاهرة، الطبعة الأولى.
- د. عبود، سالم محمد، أ. حمود، محمد هاشم، 2020م، " حوكمة الشركات - مبادئ ونماذج "، دار الدكتور للعلوم الإدارية والإقتصادية، بغداد، الطبعة الأولى.
- د. عبده، طارق عبد العظيم أحمد، 2017م، " مبادئ وأصول إعداد البحوث العلمية / مدخل لبناء المهارات البحثية "، مكتبة الجامعة، بنها.
- _____، 2015م، " الأصول العلمية والعملية للمراجعة والرقابة الداخلية "، مكتبة الجامعة، بنها.
- د. عبده، طارق عبد العظيم أحمد، د. خليل، علي محمود، 2019م، " المخاسبة الإلكترونية "، الجزء الأول، مكتبة الجامعة، بنها.
- د. جمعة، سهير شعراوي، د. العبادي، مصطفى راشد، 2017م، " المراجعة وخدمات التأكيد - أصول ومبادئ المراجعة "، الجزء الأول، مكتبة الجامعة، بنها

المجلات العلمية:

أ. الحربي، فواز، عبده، حسين، معايير أمن المعلومات، متاح على الموقع الإلكتروني:

(standards.pdf (01 / 04 / 2012 http://coeia.edu.sa/images/stories/PDFs/information-security-

- د. السواح، نادر شعبان إبراهيم، 2013م، " إطار المراجعة الداخلية لحوكمة تكنولوجيا المعلومات بالتطبيق على البنوك التجارية - الأنترنك، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنوفية.
- د. الوابل، وابل علي، 2002م، " كارثة انهيار بعض الشركات العالمية العملاقة من منظور محاسبي، مجلة المخاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبين، السنة التاسعة، العدد (36) .
- أ. أحمد، أحمد سعيد عبد العظيم، 2020م، " نموذج مقترح لقياس أثر حوكمة تعهيد الخدمات المصرفية على تلبية تكلفة الخدمات المصرفية / دراسة تطبيقية "، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالاسماعيلية، جامعة قناة السويس، المجلد الحادي عشر، العدد (1).
- أ. أحمد، أماني، عبد الرحمن عمر، 2019م، " مدخل مقترح لتقييم إدارة مخاطر الأعمال في ضوء معايير المراجعة وحوكمة الشركات "، الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، السنة التاسعة والثلاثون، العدد (1) .
- د. أحمد، شريهان ممدوح حسن، 2018م، " جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية / دراسة مقارنة "، المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية)، كلية الحقوق - فرع الخرطوم، جامعة القاهرة، العدد (4) .
- د. جيلالي، قالون، أ. حميمش، نجس، 2016م، " مساهمة تدقيق أنظمة تكنولوجيا المعلومة في تجسيد حوكمة تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الجزائرية، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة أحمد دراية، الجزائر، العدد (38).
- د. خليل، عبد اللطيف محمد، 2003م، " نموذج مقترح لإدارة وتقييم وظيفة المراجعة الداخلية في ضوء توجهاتها المعاصرة - بالتطبيق على البنوك التجارية "، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد (1)، الجزء الثاني.
- د. صالح، سمير أبو الفتوح، د. السجاعي، محمود محمود إبراهيم، أ. أمير صاحب شاكر، 2016م، التكامل بين حوكمة تكنولوجيا المعلومات وبطاقة القياس المتوازن لتقوم الأداء الاستراتيجي للمنظمة (دراسة مطبقة على المصارف العراقية)، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق الجزء الأول، العدد (1)، المجلد 38.

أ. عوض، آمال محمد محمد، 2008م، " دور آليات الحوكمة في تعزيز حوكمة تكنولوجيا المعلومات وضبط مخاطر الأنشطة الإلكترونية للمنشآت "، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة بني سويف، العدد الأول .

أ. عمران، فاتن عبد النعيم أحمد، 2012م، " مدى الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات في تعزيز حقوق مساهمي الأقلية / بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية المقيدة بالبورصة المصرية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد (4)، الجزء الأول.

د. عيد، ربيع فتوح محمد، 2017م، "أثر الالتزام الحوكمي لشركات الأعمال على تقييمها ائتمانياً من قبل البنوك التجارية مع دراسة تجريبية "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الرابع والخمسون، العدد (1)، الجزء الثاني.

د. محمد، أمجد حسن عبد الرحمن 2012م، " أثر تطبيق آليات وركائز الحوكمة في البنوك التجارية على ترشيد قرارات منح الائتمان وتوريق الديون "، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، المجلد (3).

د. مسعد، محي محمد، 2014 م، " دور آليات الحوكمة في مكافحة الفساد المالي والإداري (مع الإشارة للوضع في مصر)، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، العدد (55).

أ. فرحات، سميرة، جيجخ، فايزة، 2016م، "حوكمة تكنولوجيا المعلومات ودورها في الوقاية من الأزمات "، مجلة الاقتصاديات البنكية وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد (1) .

أ. نور الدين، بسنت علي أحمد، 2019م " أثر المحاسبة عن المخاطر الائتمانية في ظل نشاط توريق الديون على الحوكمة المصرفية "، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، العدد الثاني.

د. يعقوب، فيحاء عبد الله، د. نعيم، علي حميد، 2014م، "دليل مقترح لتدقيق النظام المحاسبي المؤتمت على وفق إطار (cobit)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العدد (28) المجلد (9).

الرسائل العلمية:

د. إبراهيم، فريد محرم فريد، 2008م، " نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات على الأداء والقيمة السوقية للشركة المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية - دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه في المحاسبة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

د عبده، مصطفى عبد الغني أحمد، 2009م، " أطار محاسبي لتكامل مقاييس الأداء المالية وغير المالية بهدف إدارة الربحية ودعم اتخاذ القرار"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة .

مصادر من الشبكة الدولية:

د. السمان، نائر أحمد سعدون، أ. الجبوري، مراد موسى عبد، 2012م، " متطلبات حوكمة تقنية المعلومات ودورها في تحسين جودة الخدمات / دراسة حالة في المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية / صلاح الدين، متاح على الموقع الإلكتروني:

7.4.2022.، Retrieved at: www.researchgate.net

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

A-Books:

Jon Dye, "Practical Introduction to Sarbanes-Oxley (SOX) Compliance", Updated Content Copyright (2018)C.pp.70-86. Retrieved at: www.amazon.com. 9.15.2020.

B- Periodicals:

American Accounting Association. 2019, " Comments of the Auditing Standard Committee of the Auditing Section of the American Accounting Association on International Auditing and Assurance Standards Board Exposure Draft, Proposed International Standard on Auditing 315(Revised): Identifying and Assessing the Risks of Material Misstatement and Proposed

- Consequential and Conforming Amendments to Other ISAs". *Current Issues In Auditing*, Vol. 13, No.1.
- Abu Khadra ,Husam, Zuriekat, Majdy& Alramah, Nidal.2009. "An empirical examination of maturity model as measurement of information technology governance implementation". **International Arab Journal of Information Technology**, Vol.6, No. 3, pp. 310–319.
- Bahia, Aqila Kahtan. 2019." Financial and Administrative Corruption and Its Impact on the Iraqi Economy. "**International Journal of Research in Management & Business Studies (IJRMBS 2019)**, Vol. 6, No.3 July – Sept.PP.69–100.
- Bowen, P., Cheung, M., Fiona H. Rohde, 2007" Enhancing IT governance practices: A model and case study of an organization's efforts", **International Journal of Accounting Information Systems**, Vol.8, No.3. Retrieved at: <https://www.sciencedirect.com>.7.15.2022.
- Fianna Jesover & Grant Kirkpatrick, "The Revised OECD Principles of Corporate Governance and their Relevance to Non-OECD Countries". **Corporate Governance**, Vol.13, No.2, ©Blackwell Publishing Ltd 2005, p.130, Retrieved at: www.oecd.org. September 30, 2020
- Gillan, Stuart L., 2006, "Recent Developments in Corporate Governance: An Overview". **Journal of Corporate Finance**, No.12, pp. 381 – 402 Retrieved at: <https://citeseerx.ist.psu.edu>.7.15.2022.
- Todorovic, Igor, "Impact of Corporate Governance on Performance of Companies", *Montenegrin Journal of Economics*, Vol.9, No.2, 2013, p.48, Retrieved at: www.mnje.com. September 30, 2020.
- Lunardi, Guilherme Lerch, Becker, João Luiz, Maçada, Antonio Carlos Gastaud Dolci & Pietro Cunha, (2014) , "The impact of adopting IT governance on financial performance: An empirical analysis among Brazilian firms". **International Journal of Accounting Information Systems**, Vo. 15, No. 1, March 2014, Pages 66–81
- Mousavi, Parvaneh& Pourkiani, Masoud, 2013, "Administrative corruption: Ways of tackling the problem".*European Online Journal of Natural and Social Sciences*, Iran vol.2, No.3, PP. 178–187.
- Morris, Stephen, 2011"CESifo DICE Report".Vol.9, No. 2 pp.10–14. Retrieved at: <https://www.researchgate.net>.7.3.2022.

D-Internet:

- " What is Corporate Governance? Retrieved at: , 2022, Ida, Morris .1
<https://www.govenda.com>.7.3.2022.
- " What is SOX Compliance? 2019 SOX Requirements & Juliana De Groot .2
[https // digitalguardian.com](https://digitalguardian.com). **September 15**, 2019, July 15, More"